

تطريز

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

حاشية العقيدة الطحاوية

العلامة محمد بن عبد العزيز ابن مانع

رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً

النسخة الإلكترونية (٢)

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: <http://www.j-eman.com>

أخي الطالب إرسالك للأخطاء التي تتخلل التفريغ يسهل إخراج نسخة مصححة

atafreegh@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ..

فهذا هو الدرس السادس والعشرون من برنامج (الدرس الواحد) الرابع، والكتاب المقرء فيه هو:
(شرح العقيدة الطحاوية) للعلامة ابن مانع رَحِمَهُ اللهُ.

وقبل الشروع في إقرائه لا بد من ذكر مُقَدِّمَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ:

المقدمة الأولى: التعريف بالمصنف، وتتنظم في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: جرُّ نسبه: هو الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن محمد التميمي النجدي الحنبلي، يُكنى بأبي عبد الله، ويُعرف ابن مانع نسبة إلى أحد أجداده، وبمكنسة المذهب لسعة اطلاعه على فروع الحنابلة.

المقصد الثاني: تاريخ مولده، ولد سنة ثلاثمائة بعد ألف (١٣٠٠).

المقصد الثالث: تاريخ وفاته: توفي رَحِمَهُ اللهُ في السابع عشر من شهر رجب سنة خمس وثمانين بعد الثلاثمائة والألف (١٣٨٥). وله من العمر خمس وثمانون سنة.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنف: وتتنظم في ثلاثة مقاصد أيضا:

المقصد الأول: تحقيق عنوانه: طُبِعَ الكتاب في حياة المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى باسم «عقيدة أهل السنة والجماعة» لأبي جعفر الطحاوي، وكُتِبَ على طرته علق حواشيها محمد ابن مانع، الأشبه تسميتها بـ«حاشية العقيدة الطحاوية» لأنَّ نهجه فيها أشبه بالحاشية لا بالشرح، وقد أشار إلى هذا المعنى في ديباجة تعليقه عليها.

المقصد الثاني: بيان موضوعه: موضوع هذا الكتاب تعليقة لطيفة على عقيدة أبي جعفر الطحاوي، تُبَيِّنُ مَوْهَمَهَا وتُوضِحُ مغلقتها، بعبارة مختصرة.

المقصد الثالث: توضيح منهجه: صدر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى كتابه هذا بمقدمة وجيزة، نقل فيها كلاماً لشيخ الاسلام ابن تيمية في تعين المسائل المبحوث عنها في باب الاعتقاد، ثم ترجم لمصنّف العقيدة الطحاوية، وأشار إلى شروحيها، كل ذلك على وجه الاختصار.

ثم ساق رَحِمَهُ اللهُ تعالى متن العقيدة الطحاوية وجعله في أعلى الكتاب، وأثبت تعليقاته في هامش الصفحة

كصورة الحاشية، وقد حُوِّل الكتابُ في الطبعة التي بأيدي الناس عن الوضع القديم الذي طُبِع عليه في حياة المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

وامتازت هذه الحاشية بجلالة التعليلات مع اختصار العبارات، وحسن الانتخاب من المنقولات من المتشور والمنظوم، وهذه خصيصة عرفت بها مصنفات ابن مانع رَحِمَهُ اللهُ، فهي عظيمة النفع بديعة الجمع. ومن أنفعها لطالب العلم كتابه «إرشاد الطُّلاب إلى العلم والعمل والآداب» وقد سبق بحمد الله شرحه في برنامج اليوم الواحد في سنة فائتة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه.

وبعد.. فهذه حواش مفيدة نكتبها على العقيدة السلفية الجلييلة التي ألفها الإمام العلامة أحمد بن محمد

الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى تفيد الطالبين وتبير السبيل للمسترشدين.

وقد رأينا أن نذكر قبل ذلك كلمات مفيدة كالمقدمة لهذه الحاشية مأخوذة من كلام شيخ الاسلام ابن

تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قال:

(ومن شأن المصنفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة أن يذكروا ما يتميز به أهل

السنة والجماعة عن الكفار والمبتدعين، فيذكرون إثبات الصفات، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه

تعالى يُرى في الآخرة خلافا للجهمية والمعتزلة وغيرهم، ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد، وأنه يريد

لجميع الكائنات، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن خلافا للقدريه من المعتزلة وغيرهم، ويذكرون

مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، وأن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب، ولا يُخلد في النار خلافا

للخوارج والمعتزلة، ويحققون القول في الإيمان، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملا خلافا للمرجئة،

ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم خلافا للشيعه الرافضة وغيرهم). انتهى.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام) مراده كما بينه في موضع آخر: (أن الناس تنازعوا في

الأسماء والأحكام، أي: أسماء الدين مثل: مسلم، ومؤمن، وكافر، وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا

والآخرة، فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم على

حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا

المنزلة بين المنزلتين، هذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم).

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الجملة، الإعلام بأن (هذه حواش مفيدة) قيدها (على العقيدة

السلفية الجلييلة التي ألفها العلامة الطحاوي)، وفي هذا خبر يقين بأنه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لم ينسج هذا الكتاب على

وضع الشرح، وإنما قصد تعليق (حواشٍ مفيدة.. تفيد الطالبين وتبير السبيل للمسترشدين).

ثم نقل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كلاما نفيسا عن شيخ الاسلام ابن تيمية في تعيين المسائل التي يتكلم عليها في العقائد

المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة.

وحاصل ما ذكره أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في المختصرات التي صنفوها في باب الاعتقاد

يرجع إلى أصلين عظيمين يضمنان مسائل كثيرة:

أولهما: المسائل التي ترجع إلى أركان الإيمان الكبرى وأصوله العظمى، وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره.

والآخر: المسائل التي ظهرت فيها المناصرة والمباعدة لأهل البدعة؛ لكونها صارت شعاراً عليهم، كالمرح على الخفين، وعدم الخروج على ولاية الجور، وحب أبي هريرة رضي الله عنه. فإن أهل السنة رحمهم الله تعالى أدخلوا هذه المسائل في كتب العقائد المختصرة التي صنّفوها، لأن خلافها صار شعاراً للمبتدعة، فمجموع ما دُوّن في عقائد أهل السنة المختصرة يرجع إلى هذين الأصلين الحاويين لمسائل المعتقد:

إما على الأصالة وذلك في ما يرجع أصول للإيمان الكبرى.
أو بالتبع حيث صار شعاراً لمخافة أهل البدع كالقسم الثاني.
وهذان النوعان موجودان في عقيدة أبي جعفر الطحاوي رضي الله عنه.

مؤلف هذه العقيدة السلفية المفيدة:

هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي، إمام جليل القدر مشهور في الآفاق، وذكره الجميل مملوء في بطون الأوراق، ولد سنة ٢٠٩هـ، وقيل سنة ٢٣٠هـ.

قوله ﷺ تعالى: (ولد سنة ٢٠٩هـ، وقيل سنة ٢٣٠هـ) هكذا وقع في الطبعة القديمة التي نُشرت عنها هذه الطبعة، وهذا النص مستبعد جدا، لأن الطحاوي ﷺ تعالى قد مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (٣٢١)، وقد جاوز الثمانين، والصحيح ما جاء في كتب التراجم المطولة كـ «تذكرة الحفاظ» و«سير أعلام النبلاء» في ترجمة الطحاوي أنه ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين (٢٣٧)، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين (٢٣٩).

تفقه أولاً على خاله المزني صاحب الإمام الشافعي على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحول حنياً فتفقه على مذهب الإمام أبو حنيفة، وهو رَضِيَ اللهُ كسائر الأئمة الكبار الذين لم يسلكوا مسلك المقلدين الذين لا بصيرة لهم في مدارك الأحكام، ولكن الأصول الشرعية التي مشى عليها وافقت أصول الإمام أبي حنيفة التي بنى عليها مذهبه.

ولهذا لما ذكر ابن القيم جماعة من أهل العلم في «النونية» قال:

ما في الذين حكيتُ عنهم أنفاً من حنبلي واحد بضمان
 بل كلهم والله شيعة أحمد فأصوله وأصولهم سيان
 ألف رَضِيَ اللهُ مؤلفات كثيرة شهيرة: كـ«معاني الآثار» و«مشكل الآثار» وغير ذلك، مات سنة ٣٢١ هـ، وهو
 منسوب إلى قرية «طحا» بأسفل أرض مصر رَضِيَ اللهُ تعالى.

ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تعالى في شأن الطحاوي أنه (كسائر الأئمة الكبار الذين لم يسلكوا مسلك المقلدين الذين لا بصيرة لهم في مدارك الأحكام)، بل كان مجتهداً، إلا أن (الأصول الشرعية التي) جرى (عليها وافقت أصول الإمام أبي حنيفة التي بنى عليها مذهبه).

ثم نقل كلام ابن القيم رَضِيَ اللهُ تعالى في «النونية» في مسائل ذكرها من باب الاعتقاد، ثم نبه ابن القيم رَضِيَ اللهُ تعالى أن ما ذكره من المسائل ليست عن أحد من الحنابلة، فقال:

ما في الذين حكيتُ عنهم أنفاً من حنبلي واحد بضمان
 بل كلهم والله شيعة أحمد فأصوله وأصولهم سيان
 وإنما ذكر ابن القيم رَضِيَ اللهُ تعالى هذا؛ لأن كثيراً من أهل الكلام يردون عقيدة السلف بزعمهم أن هذه عقيدة الحنابلة وحدهم، وهذا من الباطل، فليست هذه عقيدة الحنابلة، ولا عقيدة الأئمة الأربعة، بل عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابع التابعين.

وقد جاءت رسالة أبي جعفر الطحاوي على وجازة ألفاظها وصغر حجمها، حاوية للعقيدة التي جرى عليها السلف رحمهم الله تعالى.

ومن هنا وقع اتفاق المذاهب الأربعة على اعتماد عقيدة أبي جعفر الطحاوي كما نقله السخاوي في «معيد النعم ومبيد النقم».

وما في هذه العقيدة من أحرف خالفت عقيدة السلف الصالح رحمهم الله تعالى، فإنها حُكيت عند السنة وفق ما يوافق طريقة المتقدمين وذلك في مواضع يسيرة وقع فيها المصنف رَضِيَ اللهُ تعالى إما في إجمال عبارة أو في قصور لفظ عن تمام بيان معتقد أهل السنة والجماعة، فبين أهل العلم رَضِيَ اللهُ تعالى من أهل السنة من مذهب الصواب في هذه المسائل.

وبالجملة فإن عقيدة أبي جعفر الطحاوي رحمته الله تعالى جاريةٌ على طريقة السلف رحمهم الله تعالى، وما أنكر منا فإنها ألفاظ يسيرة له في بعضها عذر وقد بينها الشراح من أهل السنة من كل مذهب من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

فيستفاد من هذه العقيدة مراغمة المبتدعة المنتسبين إلى أحد من الأئمة الأربعة الذين يدعون اعتقاداً على خلاف ما جاء بعقيدة أبي جعفر الطحاوي، وذلك بإعلامهم بأن هذه العقيدة - أعني عقيدة الطحاوي - قد وقع عليها اتفاق الأئمة الأربعة كما نقله السبكي في «معيد النعم ومبيد النقم»، بل لازم اتباع هذه العقيدة وترك كل عقيدة مخالفة لما كان عليه الأئمة الأربعة.

وقد ابتلي الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى بخروج كثير من الطوائف المنتسبة إليهم عما كانوا يعتقدونه في أبواب الإيمان وتوحيد الرب سبحانه وأسماء الأحكام وصفات الله سبحانه كما هو معلوم.

فصار في الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة من هو على خلاف طريقة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الاعتقاد.

وقد أفرد جماعة من أهل العصر في رسائل أكاديمية عقيدة كل واحد من الأئمة وبيّنوا موافقته في عقيدته لأهل السنة والجماعة، وأن ما يوجد كلام واحد منهم من مخالفة عقيدة أهل السنة والجماعة فإن ذلك زلة منه تغمر في بحر حسناته في موافقته في مجمل الاعتقاد لما كان عليه الصحابة والتابعون وتابع التابعين.

وبالجملة فإن العقيدة لا تؤخذ من الأئمة الأربعة وإنما تؤخذ من الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والتابعون وتابع التابعين، وهذه هي عقيدة الأئمة الأربعة.

ولكن لما شهر مقامهم في الدين وصاروا من الأئمة الذين يقتدى بهم صارت العقيدة تنسب إليهم، فيقال عقيدة الأئمة الأربعة لا أنهم استقلوا بها؛ ولكن علمهم اشتهر وفضلهم ظهر فصار العلم ينسب إليهم، سواء في باب الخبر الذي هو العقيدة، أو في باب الطلب الذي هو الأحكام من الحلال والحرام. ومن هنا ارتفع مقام عقيدة الطحاوي لوقوع إجماع أهل العلم على أنها عقيدة الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى، ولذلك أشرت بقولي:

عقيدة الطحاوي فيها منفعة لأنها عقيدة للأربعة
وذا عن السبكي في «المعيد» دليله الشروح عن مفيد
لأن هذه العقيدة شرحها جماعة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

وذا عن السبكي في المعيد دليله الشروح عن مفيد
من كل مذهب وما رأوه ملتبساً وفق الهدى حكوه
كما سيأتي نظير هذا في تصرف المحشي رحمته الله تعالى.

شروح هذه العقيدة:

ذكر صاحب «كشف الظنون» لهذه العقيدة عدة شروح منها:

«شرح العلامة صدر الدين علي بن علي بن محمد بن محمد بن العز الأذري الدمشقي الحنفي» المتوفي سنة ٧٩٢ هـ، وهو أحد تلامذة الحافظ ابن كثير.

وهذا الشرح هو الذي أصدره جلاله الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أمره بطبعه. وقد انتفع المسلمون بهذا الشرح المبارك المفيد الذي دل على غزارة علم مؤلفه، وسعة اطلاعه، وحسن معتقده رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد رأينا أن نعلق على المتن ببعض الكلمات التي تفيد المستفيد وتعينه على فهم المراد من هذا المتن المفيد، وتحقق له بعض المواضع التي تحتاج إلى تحرير وتحقيق، وبالله التوفيق.

كتبه

محمد بن عبد العزيز بن مانع

ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ شُرُوحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، وَأَنَّ لَهَا جُمْلَةً مِنَ الشُّرُوحِ أَعْظَمَهَا شَرَحَ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ بْنُ عَلِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي الْعِزِّ (أَحَدِ تَلَامِذَةِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَهَذَا الشَّرْحُ) طُبِعَ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ فِي حَيَاةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ سَعُودٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ حَسَنَاتِهِ، (فَقَدْ انْتَفَعَ الْمُسْلِمُونَ) مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالتَّوْحِيدِ (بِهَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ الْمَفِيدِ الَّذِي دَلَّ عَلَى غِزَارَةِ عِلْمِ مُؤَلِّفِهِ، وَسَعَةِ إِطْلَاعِهِ، وَحَسَنِ مَعْتَقَدِهِ).

وقول المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (جَلَالَةَ الْمَلِكِ)، سَأَلَ عَنْهُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي «فَتَاوِيهِ» هَلْ يُقَالُ جَلَالَةَ الْمَلِكِ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى أَنْ فِيهَا بَأْسًا لِأَنَّ لَهُ جَلَالَةَ تَعْظُمُهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ. فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا لِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ نَفْسُهَا فَلِلْمَلِكِ جَلَالَةٌ وَهَيْبَةٌ لَا تَكُونُ لِغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ.

ثم ختم المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (كُتِبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَانِعٍ) وَهَذِهِ سَنَةٌ أَثْرِيَّةٌ قَدْ رُوِيَ مِنْهَا جُمْلَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِيهَا مَقَالٌ، وَلَكِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرْجُمَةُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «تَهْذِيبِ التَهْذِيبِ» قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: (وَقَدْ رَأَيْتُ بِمِصْرٍ مِصْحَفًا كُتِبَ بِخَطِّهِ آخِرُهُ: وَكُتِبَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين،

قال العلامة حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي - بمصر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنِ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ،
وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي، رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

قوله: (عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ) إلخ:

اعلم أن ما ذكره الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللهُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ لَيْسَ مَخْتَصًا بِهِؤَلَاءِ الْأُئِمَّةِ الْمَذْكُورِينَ فَقَطْ، فَإِنَّ أَهْلَ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْأُولِينَ وَالْآخِرِينَ عَقِيدَتَهُمْ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ مُعْتَصِمُونَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
وَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي مُعْتَقَدِهِمْ صَارَ مُبْتَدِعًا ضَالًّا، وَلَا يُعْذَرُ بِاجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ مَقْبُولٌ فِي الْاجْتِهَادِ فِي فُرُوعِ
الْأَحْكَامِ لَا فِي أُصُولِ الدِّينِ.
فَالْعَقَائِدُ الدِّينِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا تَعَدُّ مَذَاهِبَ؛ بَلِ الصَّوَابُ مَذْهَبُ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) وَمَا عَدَاهُ بَاطِلٌ،
فَتَبَّه.

وقوله: (أبي حنيفة..):

هو الإمام النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ وَوُلِدَ سَنَةَ ٨٠هـ وَأَدْرَكَ جَمَاعَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قال الخطيب: إنه رأى أنس بن مالك.

وكان رَضِيَ اللهُ عَالِمًا عَامِلًا زَاهِدًا عَابِدًا، وَرِعًا تَقِيًّا، كَثِيرَ الْخُشُوعِ، دَائِمَ التَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

مَاتَ سَنَةَ ١٥٠هـ، وَهِيَ السُّنَّةُ الَّتِي وَوُلِدَ فِيهَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقوله: (وأبي يوسف..):

أبو يوسف هو الإمام الْمُتَّقِنُ الْمُجْتَهِدُ الْمَطْلُوقُ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ الْبَجَلِيِّ، وَوُلِدَ

سَنَةَ ١١٣ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ وَأَخَذَ عَنِ الْعِلْمِ جَمَاعَةَ مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَوَلَّاهُ

الرَّشِيدَ الْقِضَاءَ وَظَلَّ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ ١٨٣هـ، وَلَمَّا مَاتَ أَبُو يُوسُفَ أَقْرَأَ هَارُونَ الرَّشِيدُ ابْنَهُ يُوسُفَ عَلَى

القضاء إلى أن مات يوسف، ولما خرجت جنازة أبي يوسف جعل الناس يقولون: مات الفقه.

يَانَاعِي الْفِقْهَ إِلَى أَهْلِهِ إِنَّ مَاتَ يَعْقُوبَ وَمَاتَ تَدْرِي

لَمْ يَمُتِ الْفِقْهَ وَلَكِنَّهُ حُوِّلَ مِنْ صَدْرٍ إِلَى صَدْرٍ

قوله: (وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشَّيباني (...):

هو محمد بن الحسن بن فرَقْد الشَّيباني.

كان الرَّشيد ولاء القضاء، وخرج مع الرشيد في سفره إلى خُرَّسان فمات بالري، ودُفِنَ بها.

كان أبوه من جند أهل الشَّام فَقَدِمَ واسطًا فَوُلِدَ بها محمدًا سنة ١٣٢.

ونشأ بالكوفة وأخذ العلم عن أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف وغيرهم وكان له مجلس في مسجد الكوفة

وهو ابن عشرين سنة.

قال إبراهيم الحَرَبِيُّ: قُلْتُ للإمام أحمد: من أين لك هذه المسائل الدَّقِيقَةُ؟ قال: من كُتُب محمد بن

الحسن.

مات رَضِيَ اللهُ بِهِ بالري سنة ١٨٩هـ.

قال السَّمْعَانِيُّ: (مات محمد بن الحسن والكَسَائِيُّ في يَوْم واحد بالري)

وقيل: إن الرشيد كان يقول: (دُفِنْتُ الفِئَةُ وَالْعَرَبِيَّةُ بِالرِّي).

ومحمد بن الحسن المذكور ابن خالة الفَرَّاء الإمام المشهور بالنحو واللغة.

رحم الله الجميع.

ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي هذه الجملة بيان قول أي جعفر الطحاوي: (هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ) فأخبر (أن ما ذكره المصنّف رَضِيَ اللهُ فِي هذه العقيدة ليس مختصاً بهؤلاء

الأئمة المذكورين فقط، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ عقيدتهم واحدة؛ لَأَنَّهُمْ مُعْتَصِمُونَ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، وتقدم بيان هذا المعنى وأنهم جميعاً متفقون على هذه العقيدة من لدن الصحابة رضوان

الله عليهم إلى يومنا هذا، لأن مأخذهم واحد بحمد الله عَزَّوَجَلَّ.

(وَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي مُعْتَقَدِهِمْ صَارَ مُبْتَدِعًا ضَالًّا، وَلَا يُعْذَرُ بِاجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَ مَقْبُولٌ فِي الْاجْتِهَادِ فِي

فروع الأحكام لا في أصول الدين.)، وهذا التقرير لمسألة الاجتهاد أنها مختصة في فروع الأحكام لا في

أصول الدين، يعني في جملة المسائل؛ فإن الأصل في مسائل الاعتقاد أن الاجتهاد فيها ممنوع، وقد يقع في

بعض أفرادها الاجتهاد لخفاء الدليل، كمسألة رؤية المؤمنين والكفار والمنافقين لربهم، هل هذه الرؤية

مختصة بالمؤمنين في الآخرة أم يراه الكفار والمنافقون أيضاً؟ أقوال لأهل العلم رحمهم الله تعالى كما بيناه

في غير هذا المقام.

فإطلاق أهل العلم رحمهم الله تعالى لغلق الباب في مسائل الاجتهاد يعني باعتبار الإجمال والعموم،

أما باعتبار أفراد المسائل فقد يقع في مسألة غامضة من مسائل المعتقد إختلاف المجتهدين لخفاء الدليل. ثم نبه المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أن (العقائد الدينية ليس فيها تعدد مذاهب؛ بل الصواب مذهب أهل السنة والجماعة) وَمَا عَدَاهُ بَاطِلٌ، فَتَنَّبَهُ.، وما كان مذهب أهل السنة والجماعة صوابا إلا أنه جاء على وصف الكتاب والسنة، فليس في هذا إرهابا فكريا كما يقوله بعض الأدياء اليوم، ولكن في هذا تعظيم لمن اتبع الكتاب والسنة وعدل الآراء والأهواء.

فأهل السنة والجماعة لما كانوا آخذين بأحكام المعتقد من القرآن والسنة صاروا في مأمن من الزلل والخطل والخلل، وصار غيرهم زائغا تاركا للكتاب والسنة، فإن وافقهم على عقيدتهم تضمنها الكتاب والسنة فهو صاحب الحق المحق، وإن خالفهم فقله باطل كائنا من كان.

ولذلك تجد علماء أهل السنة يبيّنون بطلان عقائد المخالفين ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم بصدق ولأئهم لما اقتضاه الكتاب والسنة في باب الاعتقاد.

ثم ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ طرفا من تراجم هؤلاء الفقهاء الثلاثة والأئمة المعظمين من السلف المقتدى بهم، من أتباع أبي حنيفة وهو شيخ المذهب، ثم ذكر صاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني، وذكر في ترجمة أبي حنيفة أنه (أدرك جماعة من الصحابة)، والمراد أنه أدرك حياتهم، أما الرواية عنهم فالصحيح أنا أبا حنيفة لم يسمع من أحد من أصحاب النبي رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ.

ثم ذكر من خبر أبي يوسف وأنه كان مجتهدا مطلقا، ولذلك يذكر قوله في مذهب أبي حنيفة مع صاحبه محمد بن حسن ويشار إليهم بالصاحبين، وعند الأحناف المذهب: هو ما اجتمع به أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، فإذا اجتمع هؤلاء الثلاثة على قول فهو مذهب الحنفية، وإذا اختلفوا فتارة يقول لأبي حنيفة قول وللصاحبين قول ثان، وعندهم في مذهبهم مرجحات ليس هذا محل بيانها.

ثم ذكر من نبأ محمد بن الحسن مقامه في الفقه وأن الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ استفاد مما كتبه محمد بن الحسن في الفقه ككتاب «الحجة» و«الآثار» وغيرها وانه ضمنها مسائل دقيقة تدل على جزالة فقه وحسن استنباطه في أبواب الأحكام.

نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ. وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ. وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ. قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

قوله: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ):

يُوصَفُ سَبْحَانَهُ بِالْقَدَمِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ (ابن القيم) فِي «الْبَدَائِعِ»؛ (وَبَابُ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ التَّوْقِيفِيَّةِ).

وَأَهْلُ الْعِلْمِ لَمْ يَذْكُرُوا لَفْظَةَ (الْقَدِيمِ) فِي الْأَسْمَاءِ الْحَسَنِيَّةِ، وَلَكِنْهُمْ يُخْبِرُونَ عَنْهُ سَبْحَانَهُ بِذَلِكَ. قَالَ فِي «النُّونِيَّةِ»:

وَهُوَ الْقَدِيمُ فَلَمْ يَزَلْ بِصِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ مُتَّفَرِّدًا بِلَا دَائِمِ الْإِحْسَانِ

ذَكَرَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا بَيَانًا مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ) فَأَرْشَدَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (يُخْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ)، وَلَا يُسَمَّى الرَّبُّ ﷻ بِالْقَدِيمِ، بَابُ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ كَمَا قَالَ السَّفَارِينِيُّ فِي «الدَّرَةِ»:

لَكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِيفِيَّةٌ لِنَابِذِهَا أَدْلَةٌ وَفِيَّةٌ

أَمَّا الْخَبْرُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِلَفْظِ خَارِجٍ عَمَّا فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، فَهَذَا مِمَّا جَوَّزَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لَكِنْ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِشَرْطَيْنِ يَسْتَفَادَانِ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَنْهَاجِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ»: أَوْلَهُمَا: أَنْ لَا يَكُونَ اللَّفْظُ الْمَخْبَرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَتَمَحِّضًا فِي السُّوءِ، بَلْ يَكُونُ مَجْمَلًا قَدْ يَمْدَحُ وَقَدْ يَذْمُ، وَهَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ بِالْغَةِ الْحَسَنِ وَالصِّفَاتُ بِالْغَةِ الْعُلُوِّ، أَمَّا بَابُ الْخَبْرِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ فِعْلًا مِنَ الْمَخْلُوقِ فِي الْخَبْرِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَاغَ حَيْثُذُ أَنْ يَكُونَ خَبْرَهُ بِمَا يَحْتَمِلُ هَذَا وَذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْكَامِلِ.

الثاني: أَنْ تَحْمَلَ عَلَيْهِ الْحَاجَةَ كَأَنْ يُفْتَقِرَ إِلَيْهِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ.

فَإِذَا وَجَدَ هَذَانِ الْمَعْنِيَانِ جَازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِنَحْوِ (قَدِيمِ) وَ(ذَاتِ) وَ(مَوْجُودِ) وَ(شَيْءِ)، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا أَهْلُ السَّنَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ (أَهْلَ الْعِلْمِ لَمْ يَذْكُرُوا لَفْظَةَ (الْقَدِيمِ) فِي الْأَسْمَاءِ الْحَسَنِيَّةِ، وَلَكِنْهُمْ يُخْبِرُونَ عَنْهُ سَبْحَانَهُ بِذَلِكَ)، وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (وَأَهْلُ الْعِلْمِ) يَعْنِي بِاعْتِبَارِ الرَّاسِخِينَ مِنْهُمْ، أَمَّا بِاعْتِبَارِ مَنْ يَذْكُرُ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْفَمَا اتَّفَقَ فَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ سَلَفَ وَمِنْ خَلْفَ ذَكَرُوا هَذَا الْأِسْمَ مِمَّنْ سَلَفَ فِي الْقُرُونِ الْمَتَأَخَّرَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ ذَكَرُوا هَذَا الْأِسْمَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي أَحَدِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي عَدِّ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ عَدِّ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيَّةِ مَفْصَلَةٌ وَاحِدًا وَاحِدًا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَعَلَّمَ أَنَّ لَفْظَ (الْقَدِيمِ) لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيَّةِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ اللَّهِ ﷻ بِذَلِكَ وَبَابُ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

لا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ. وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ. لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ. وَلَا يُشْبَهُ الْأَنَامُ. حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ. خَالِقٌ بِلا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلا مَوْوَنَةٍ. مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلا مَشَقَّةٍ. مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ. لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ. وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَرْلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ (الْخَالِقِ)، وَلَا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ اسْمَ (الْبَارِي). لَهُ مَعْنَى الرَّبُّوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٌ. وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ.

ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ. لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى]

قوله. (ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ...):

يجيء في كلام بعض الناس: (وهو على ما يشاء قدير)، وليس ذلك بصواب؛ بل الصواب ما جاء في الكتاب والسنة: (وهو على كل شيء قدير)، لعموم مشيئته وقدرته تعالى.

خلافًا لـ (أهل الاعتزال) الذين يقولون: إن الله سبحانه لم يرد من العبد وقوع المعاصي، بل وقعت من العبد بإرادته، لا بإرادة الله.

ولهذا يقول أحد ضالِّهم:

رَعَمَ الْجَهُولُ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِ

إِنْ كَانَ حَقًّا مَا يَقُولُ فَلِمَ قَضَا

وقال (أبو الخطاب) رَحِمَهُ اللهُ فِي بَيَانِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ:

قَالُوا: فَأَفْعَالُ الْعِبَادِ فَقُلْتُ مَا

قَالُوا: فَهَلْ فَعَلُ الْقَبِيحِ مُرَادُهُ

لَوْ كَمْ يُرْذُهُ وَكَانَ كَانَ نَقِيصَةً

وهذه الإرادة التي ذكرها (أبو الخطاب) في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية، لا الإرادة الدينية^(١)

الشرعية، كما سيأتي بيان ذلك موضحًا.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ) فَنَبَّهَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى أَنَّهُ (يَجِيءُ فِي كَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ: (وَهُوَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ)، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَّوَابٍ. بَلِ

الصَّوَابُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، لِعُمُومِ مَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ تَعَالَى.)، فَفَرَّقَ بَيْنَ

(١) (في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية، لا الإرادة الكونية الشرعية) لا هذا لا يمكن أن يكون حتى يلج الجمل في سم الخياط، الصواب:

(في السؤال هي الإرادة الكونية القدرية لا الإرادة الدينية الشرعية).

هاتين اللفظتين:

فاللغة الشائعة في القرآن والسنة (وهو على كل شيء قدير) دالة على عموم مشيئة الله ﷻ وقدرته في الموجودات والمعدومات.

أما قول القائل (وهو على ما يشاء قدير) فإن هذه لفظة توهم أن قدرة الله ﷻ مناطة بالموجودات دون المعدومات، وهذا مذهب المعتزلة.

وقد نبه إلى مثل ما نبه المصنف العلامة ابن بشر في «عنوان المجد» والشيخ محمد بن إبراهيم في «فتاويه»، فالأولى الجريان في التعبير بمثل هذا المقلم وهو قول (وهو على كل شيء قدير) والعدول عن قول القائلين (وهو على ما يشاء قدير) لأن عامة الأدلة في هذا الباب جاءت بهذا المعنى، إلا حديثاً واحداً في «صحيح مسلم» في (كتاب الإيمان) منه، وفيه أن الله تعالى قال: «ولكني على ما أشاء قادر» فهذا الحديث الوارد في «صحيح مسلم» هو في الظاهر بمعنى قول القائلين (وهو على ما يشاء قدير)؛ لكن من جهة التحقيق فرق بين اللفظين:

فإن قول هؤلاء (وهو على ما يشاء قدير) صريح بأن مشيئة الله ﷻ معلقة بالموجودات دون المعدومات، أما ما جاء في الحديث (ولكني على ما أشاء قادر) فإنه معلق بقضية بعينها، وذلك بأنه في قصة الرجل الذي يخرج الله ﷻ من النار ثم يدخله الجنة، ثم يجعل له المقامات العالية، فيقول الرجل: أتسخر بي وأنت رب العالمين فيقول: لا ولكني على ما أشاء قادر. فالأفضل قصر اللفظ على هذا الإقرار كما جاء في هذا الحديث من تعين قضية بعينها، أما إطلاق اللفظ على العموم بقول: (وهو على ما يشاء قدير) فالأولى المنع منه خروجاً من توهم نفي تعلق المشيئة ﷻ بالموجودات فقط دون المعدومات كما يقوله أهل الاعتزال، وأهل السنة يقولون: إن مشيئة الله ﷻ معلقة بالموجود والمعدوم، والله ﷻ قادر على المعدوم كما أنه قادر على الموجود.

ثم نبه ﷻ تعالى أن من لازم مذهب المعتزلة أنهم (يقولون: إن الله سبحانه لم يُرد من العبد وقوع المعاصي، بل وقعت من العبد بإرادته، لا بإرادة) الرب ﷻ، فإنهم جعلوا العمل قدراً لعبد لا مدخل للرب ﷻ فيه، وزعموا أن الأمر أنف وأن العبد يخلق عمله، ومنشأ غلط هؤلاء كما تقدم تقريره في درس «ملخص منهاج السنة النبوية» هو من جهة خلطهم بين الإرادة الكونية والقدرية والإرادة الدينية الشرعية، وسيأتي موضّحاً في كلام المصنف ﷻ تعالى.

خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ. وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا. وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا. لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ. وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ. وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ مَعْصِيَتِهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ. وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذِلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا. وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ. لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ. أَمَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ. وَأَيُّقِنَّا أَنَّ كَلَامًا مِنْ عِنْدِهِ.

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمَصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى. وَإِنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَكُلُّ دَعْوَى تُبَوِّئُ بَعْدَهُ فُجْأً وَهَوًى. وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى وَالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيًّا. وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيُّقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ. فَمَنْ سَمِعَهُ، فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ. وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقْرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِحُ سَقْرَ ۖ﴾ [المدثر: ٢٦]

لَمَنْ قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيُّقِنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبَهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ.

فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

قوله: (وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ...):

القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه: فلا يُقال القرآن اللفظ دون المعنى، كما هو قول (أهل الاعتزال).

ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول (الكلاوية) الضلال، ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام

الباطل المذموم.

ف (أهل السنة والجماعة) يقولون ويعتقدون: أن القرآن كلام الله مُنَزَّلٌ غير مخلوق، ألفاظه ومعانيه عين

كلام الله.

سَمِعَهُ جَبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَمِعَهُ مِنْ جَبْرِيلَ، وَالصَّحَابَةُ سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ الْمَكْتُوبُ

بِالْمَصَاحِفِ، الْمَحْفُوظُ بِالصُّدُورِ، الْمَتْلُوُّ بِالْأَلْسِنَةِ.

قال الحافظ (ابن القيم) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وكذلك القرآن عَيْنُ كلامه الـ
هُوَ قول رَبِّي كُلُّهُ لَا بَعْضُهُ
تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَوَحْيُهُ
مَسْمُوعٌ مِنْهُ حَقِيقَةٌ بَيِّنَةٌ
لَفْظًا وَمَعْنَى مَا هُمَا خَلْقَانِ
اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى بِالرَّوْعَانِ

ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى: (وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ) فذكر أن (القرآن.. كلام الله بلفظه ومعانيه)، وليس القرآن هو كلام الله باللفظ دون المعنى، ولا بالمعنى دون اللفظ، كما تتحلله بعض طوائف أهل البدع، فتزعم المعتزلة أن القرآن هو اللفظ دون المعنى، وتزعم الكلائية أن القرآن هو المعنى دون اللفظ.

وذهب أهل السنة رحمهم الله تعالى إلى أن القرآن لفظه ومعناه كله من الله رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وأنه (كلام الله منزل غير مخلوق)، و(سمعه جبريل من الله)، وسمعه النبي رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ من جبريل، وسمعه الصحابة رضوان الله عليهم من النبي رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، وكتب في المصاحف وحفظ في الصدور وتلى بالألسنة.

فكيفما تصرف الإنسان فهو كلام الله رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ كما قال بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى (القرآن كلام الله في جميع جهاته) يعني كيفما تصرف سواء كان مكتوبا في الأوراق أو محفوظا في الصدور أو متلوا بالألسنة.

وَالرُّؤْيَا حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بغيرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبَّنَا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة].

وَتَفْسِيرُهُ: عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى وَعِلْمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَمَعْنَاهُ: عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا.

فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلِمَ لِلَّهِ ﷻ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالَمِهِ.

قوله: (وَالرُّؤْيَا حَقٌّ..):

لا شك أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة من فوقهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، «فَهُمْ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِأَبْصَارِهِمْ رُؤْيَاً حَقِيقَةً، كَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ وَالشَّمْسَ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهُمَا سَحَابٌ»؛ وهذا متواتر عن النبي ﷺ لم يُنكره سوى (المعتزلة) ومن تابعهم على الضلال.

قال في «النونية»:

وَيَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ فَوْقِهِمْ
هَذَا تَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا: فَإِنَّهُ ﷻ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِهِ.

ولما سُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ».

أَي حَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى الْأَنْوَارِ.

وقالت عائشة: (مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ).

ذكر المصنف ﷺ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي: (وَالرُّؤْيَا حَقٌّ) فذكر (أن المؤمنين

يَرَوْنَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ فَوْقِهِمْ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «فَهُمْ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِأَبْصَارِهِمْ رُؤْيَاً حَقِيقَةً»)،

ووقع التصريح بكون هذه الرؤية حقيقية في ما أخرجه البخاري وأصله في مسلم من حديث جرير أن النبي

ﷺ قال: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيْنَانَا، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» فقلوه ﷺ: «عَيْنَانَا» تصريح بأن هذه الرؤية

التي تكون في الآخرة رؤية بصرية حقيقية بالعين.

(وهذا) المعنى (متواتر عن النبي ﷺ لم يُنكره سوى (المعتزلة) ومن تابعهم على الضلال.)، ففي

أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ فقد روي عن يزيد من عشرين من الصحابة، وسبق في السنة الماضية إقراء

كتاب ابن نحاس «رؤية الله ﷻ» وأملينا في ما يتعلق بهذه المسألة، ومن جملة ما حرر حينئذ:

بيان أن أهل العلم مجمعون على أن أحدًا من الخلق لا يرى الله ﷻ في الدنيا، واختلفوا في النبي ﷺ بعينه، هل رأى النبي ﷺ ربه أم لم ير ربه؟!

والصحيح من القولين أن النبي ﷺ لم ير ربه بعيني رأسه، وإنما رآه رؤية قلبية كما قال ابن عباس: رآه بفؤاده مرتين.

أما الرؤية البصرية فإنها امتنعت؛ لأن الله ﷻ هو النور حجاب النور، ولذلك قال النبي ﷺ: «نور أنا أراه»، وقالت عائشة: (من حدثك أن محمدا رأى ربه فقد كذب)، كما ثبت ذلك بنحوه في «صحيح مسلم»، وهذا محله في حق النبي ﷺ في الرؤية البصرية العينية.

أما الرؤية المنامية لربه ﷻ فقد جاء فيها الحديث المشهور من حديث اختصاص الملائة الأعلى، وقد ثبت أن النبي ﷺ رأى ربه في المنام.

والرؤية المنامية للرب ﷻ قد انعقد الإجماع على إمكانها، وبين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تعالى أن الرؤية المنامية لله ﷻ لا تكون رؤية له محيطةً به كما هو ﷻ، فإن الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى].

ولكنها تكون من باب ضرب الأمثلة وتقريب الحال، فكلما كان الإيمان عظيمًا كانت الصورة التي يراها الرائي في منامه صورة حسنة، وكلما قل الإيمان كان الصورة التي يراها بحسب إيمانه، ولمَّا كان النبي ﷺ أكمل الناس إيمانًا رأى ربه في أحسن صورة كما قال ﷺ: «رأيتُ ربي في أحسن صورة».

وَلَا تَثَبَّتْ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ.
فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ؛ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنِ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي
المعرفة، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ فَيَتَذَبَذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالِإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالِانْكَارِ،
مُوسِسًا تَائِهًا، شَاكًا زَائِعًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكِدِّبًا.
وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ، لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بَوْهَمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ
الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ، تَرْكُ التَّأْوِيلِ، وَزُورُ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ.
وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيهَ، فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ،
مَنْعُوتٌ بِنَعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

قوله: (وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بَوْهَمٍ):

أي: توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً.

وقوله: (أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ):

أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها.

قوله: (زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيهَ):

وذلك أن «المعتزلة» يزعمون أنهم ينزهون الله تعالى بهذا النفي؛ وهل يكون التنزيه بنفي صفات

الكمال؟! فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم هو الذي لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية.

ذكر المصنف رحمته الله تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رحمته الله: (وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ

لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ) يعني أهل الجنة (لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بَوْهَمٍ) يعني توهم أن الله سبحانه يرى على صفة كذا
وكذا، فوقع في التشبيه.

وذكر بعد ذلك معنى قوله: (أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ) أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالفه ظاهرها ويخالف ما

يفهمه كل عربي من معناها فمعنى رؤية الرب سبحانه في الآخرة أن الناس يرونه بأعينهم وأبصارهم على الحال
التي تليق بالرب سبحانه.

ثم ذكر معنى قوله رحمته الله تعالى: (زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيهَ) بعد قوله: (وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ) فذكر

(أن «المعتزلة» يزعمون أنهم ينزهون الله تعالى بهذا النفي؛ وهل يكون التنزيه بنفي صفات الكمال؟! فإن

نفي الرؤية) سبحانه (ليس بصفة كمال، إذ المعدوم هو الذي لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية.)، ففي

إثبات رؤية الله سبحانه في الآخرة إثبات كمال الله سبحانه؛ لأن المعدوم هو الذي لا يرى ليست هذه بصفة مدح،

بل جاءت الأحاديث بإثبات صفة التجلي في هذا المقام كما في الصحيح «إن الله يتجلى لعباده» يعني في حال

الرؤية يوم القيامة في دار كرامته في الآخرة، وهي أحد مقامات الرؤية الثلاثة كما سبق بيانه في درس «رؤية

الله» في كتاب ابن النحاس في السنة الفاتية.

وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدْوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

قوله: (عن الحدود) إلخ:

مُرَادُهُ بِذَلِكَ: الرَّدُّ عَلَى (الْمُشَبَّهَةِ).

ولكن هذه الكلمات مُجْمَلَةٌ، مُبْهَمَةٌ، وليست من الألفاظ الْمُتَعَارَفَةِ عند (أهل السنة والجماعة)؛ والرَّد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحقُّ وأوَّلَى من ذِكر ألفاظ تُوهِم خلاف الصَّواب.

ففي قوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١١﴾ [الشورى] رَدُّ عَلَى (الْمُشَبَّهَةِ) و(الْمُعْطَلَةِ).

فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ ولا التَّعْوِيل عليها فإن الله سبحانه مَوْصُوف بصفات الكمال مَنُوعُوت بنُوعُوت العظمة والجلال. فهو سبحانه فوق مخلوقاته، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ المَجِيد بِدَائِهِ، بَائِنٌ من خلقه، ينزل كل ليلة إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ويأتي يوم القيامة؛ وكل ذلك على حقيقته ولا نُؤْوَلُهُ. كما لا نُؤْوَلُ اليدِ: القُدْرَةَ، والنُّزُولَ: بنزول أمره، وغير ذلك من الصِّفَاتِ، بل نُثَبِّتُ ذلك إثبات وُجُودٍ، لا إثبات تَكْيِيفٍ.

وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المُجْمَلَةِ المُوَهِّمَةِ المُخْتَرَعَةَ ولو قيل: إنها مَدْسُوسَةٌ عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد إحساناً للظن بهذا الإمام. وعلى كل حال: فالباطل مردود على قائله كائناً من كان. ومن قرأ ترجمة المُصَنِّفِ (الطَّحَاوِيِّ) لا سيما في «لسان الميزان» عرف أنَّه من أكابر وأعاضم الرجال، وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن به في كثير من المواضع التي فيها مجال لِنَاقِدِ.

قوله: (ولا تحويه الجهات..):

دَلَّتْ دَلَالَتُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ مَخْلُوقَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ.

كما قال تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ [طه].

وقال تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ﴿١٨﴾ [الأنعام].

فالجهات السَّتُّ عَدَمِيَّةٌ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فَوْقَهَا.

كما قال (ابن القيم) في «النونية»:

كُلُّ الْجِهَاتِ بِأَسْرَها عَدَمِيَّةٌ فِي حَقِّهِ هُوَ فَوْقَهَا بَيَانٌ

قد بَانَ عنها كُلُّها فهو المُحْيِ — طُ ولا يُحَاطُ بِخَالِقِ الأَكْوَانِ

بين المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى: (وَتَعَالَى عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ) فَذَكَرَ أَنَّ مَرَادَ المَصْنِفِ بِذَلِكَ (الرَّدُ عَلَى المِشْبَهَةِ)، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ حُدَا وَغَايَةَ وَرَكْنَا وَعَضُوا وَأَدَاةً، إِلَّا أَنَّ (هَذِهِ الكَلِمَاتُ مُجْمَلَةٌ، مُبْهَمَةٌ، وَليست مِنَ الأَلْفَاظِ المُتَعَارِفَةِ عِنْدَ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجمَاعَةِ)) لِعَدَمِ وَجُودِهَا فِي القُرْآنِ وَلا فِي السُّنَّةِ. (وَالرَّدُ عَلَيْهِمُ بِنُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَحَقُّ وَأَوْلَى مِنْ ذِكْرِ الأَلْفَاظِ تُوهِمُ خِلَافَ الصَّوَابِ)، لَمَّا يُخَشَى مِمَّا تَوَرَدَ هَذِهِ الأَلْفَاظُ مِنَ الوُقُوعِ فِي بَدْعٍ أُرِيدَ رَدُّهَا فَجَرَتْ إِلَى بَدْعٍ جَدِيدَةٍ، فَيَتَمَسَّكُ الإِنْسَانُ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِيهِمَا الغِنَاءُ وَالكِفَاءُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الأَصْلَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ فَبَيْنَ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ (رَدُّ عَلَى (المِشْبَهَةِ))، وَذَلِكَ فِي أَوَّلِهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَهَذَا الشَّرْطُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ رَدُّ عَلَى المِشْبَهَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَشْبَهُ كَذَا وَكَذَا، وَيَقْعُونَ فِي تَشْبِيهِ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، وَالشَّرْطُ الثَّانِي مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ رَدُّ عَلَى (المَعْطَلَةِ) النِّفَاةِ الَّذِينَ يَنْفُونَ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ لَمَّا فِيهَا مِنْ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالبَصَرِ.

(فَلا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الحَقِّ الِاتِّفَاتِ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ) الَّتِي ذَكَرَهَا المَصْنِفُ (وَلا التَّعْوِيلَ عَلَيْهَا فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الكِمَالِ مَنْعُوتٌ بِنَعُوتِ العِظَمَةِ وَالجَلالِ. فَهُوَ سَبْحَانَهُ فَوْقَ مَخْلُوقَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ المَجِيدِ بِدَائِتِهِ، بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ، يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلا نُوُؤَلَهُ.) بَلْ نَفْهَمُهُ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ المَبِينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ المَتِينُ، فَإِنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ عَرَبِيَّةٌ كَمَا بَيْنَهُ الشَّاطِبِيُّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ «المَوَافِقَاتِ» (كَمَا لا نُؤَوِّلُ اليَدِ بِ: القُدْرَةِ، وَالنُّزُولِ: بِنُزُولِ أَمْرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، بَلْ نُثَبِّتُ ذَلِكَ إِثْبَاتَ وُجُودٍ، لا إِثْبَاتَ تَكْيِيفٍ.)، فَكُلُّ صِفَةٍ جَاءَتْ فِي القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَإِنَّا نَثَبِّتُهَا بِالمَعْنَى الَّذِي تَعْرِفُهُ العَرَبُ فِي لِسَانِهَا، وَيَكُونُ إِثْبَاتُهَا: هُوَ إِثْبَاتُ وَجُودِهَا فِي كَوْنِهَا مِنْ جُمْلَةِ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ لا إِثْبَاتَ تَكْيِيفٍ، لِأَنَّ العُقُولَ مَقْطُوعَةً عَنِ الطَّمَعِ فِي مَعْرِفَةِ كَيْفِيَةِ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ، وَالأَبْصَارَ مَحْجُوبَةً عَنِ الإِحَاظَةِ بِذَلِكَ، فَإِذَا وَرَدَ ذِكْرُ الكَيْفِيَةِ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يَفُوضُونَ كَيْفِيَةَ الصِّفَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهَا،

أَمَّا المَعْنَى فَإِنَّهُمْ يَثْبُتُونَ المَعْنَى الَّذِي تَعْرِفُهُ العَرَبُ بِلِسَانِهَا لِهَذِهِ الصِّفَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ المَصْنِفُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ العِذْرِ لِلْمَصْنِفِ، أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتُ أَشْبَهَ مَا تَكُونُ بِالدَّسِّ عَلَى

المصنف والإدخال في كلامه، وفي هذا نظر لأن هذه الجملة ثابتة في النسخ الخطية العتيقة للعقيدة الطحاوية، وذكرها شراح هذه العقيدة كافة، فهي من كلامه، ولكن كما قال المصنف (الباطل مردود على قائله كائنا من كان) وكان أولى أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وهو من هو في المقام العظيم من العلم واتباع السنة بالعدول عن هذه الألفاظ واستعمال ما جاء في القرآن والسنة.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بيان معنى قول الطحاوي: (ولا تحويه الجهات) فأشار إلى أن هذه الجملة أراد بها إثبات علو الله ﷻ الذي جاء في الآيات والأحاديث، وأن (الجهات الست عدمية في حق الله ﷻ)، فلا يوصف الله ﷻ بأنه تحت أو يمين أو شمال أو غيرها من بقية الجهات الست بل الله ﷻ فوق هذا الوجود كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

كُلُّ الْجِهَاتِ بِأَسْرَهَا عَدَمِيَّةٌ فِي حَقِّهِ هُوَ فَوْقَهَا بَيِّنٌ
قَدْ بَانَ عَنْهَا كُلُّهَا فَهُوَ الْمُحِي طٌ وَلَا يُحَاطُ بِخَالِقِ الْأَكْوَانِ

وَالْمِعْرَاجَ حَقًّا، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ﴿١١﴾ [النجم] فَﷻ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ - حَقٌّ.

وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى - فِيمَا لَمْ يَزَلْ - عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ.

وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ.

وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ.

قوله: (وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ):

قال الحافظ (ابن رجب): (والإيمان بالقدر على درجتين:

إحداهما: الإيمان بأن الله سبق في علمه ما يعملُه العباد، من خيرٍ وشرٍّ وطاعةٍ ومعصيةٍ، قبل خلقهم وإيجادهم، ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار، وأعد لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان، وشاءها منهم.

فهذه الدرجة يُثَبِّتُهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَتُنْكِرُهَا الْقَدْرِيَّةُ.

والدرجة الأولى أثبتتها كثير من (القدرية) ونفاها غلاتهم كـ (معبد الجهنّي).

وقد قال كثير من أهل السلف: (ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا وإن جحدوا كفروا).

وما أحسن قول (الإمام الشافعي):

وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ

فَفِي الْعِلْمِ يَجْرِي الْفَتْى وَالْمُسْنُ

وَهَذَا أَعْنَتٌ وَذَا لَمْ تُعْنُ

وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنٌ

فَمَا شِئْتُ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ

خَلَقْتَ الْعِبَادَ عَلَى مَا عَلِمْتَ

عَلَى ذَا مَنَنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ

فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ

ذكر المصنف ﷻ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي ﷻ: (وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ،

وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ) فنقل كلام الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» أن (الإيمان بالقدر

على درجتين:

إحداهما: الإيمان بأن الله سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشر وطاعة ومعصية قبل خلقهم وإيجادهم)، وهذه الدرجة تتضمن الكتابة، فإن الله ﷻ لما علم في سابق علمه ما يعمله العباد من خير أو شر كتب الله ﷻ هذه الأقدار في اللوح المحفوظ.

(والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان وشاءها منهم)، فهذه القاعدة تشمل الخلق والمشية.

وقد نصّ على هذه المعنى شيخ الاسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية» وتلميذه ابن القيم رحمهم الله تعالى في آخرين من علماء أهل السنة والجماعة.

والمقصود أن تعرف أن الإيمان بالقدر يتضمن درجتين:

إحداهما: يجمع فيها العلم والكتابة

والثانية: يجمع فيها الخلق والمشية

و(هذه الدرجة) الثانية (يُثَبِّتُهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَتُنَكِّرُهَا الْقَدْرِيَّةُ)، فهم يزعمون أن الله ﷻ لم يخلق أفعال العباد ولم يشأها، وإنما يخلقها العبد بمشيئته.

(والدرجة الأولى أثبتتها كثير من (القدرية)) المتأخرين، (ونفاها غلاتهم) المتقدمون (كـ(مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ)، وقد قال كثير من أهل السلف: (نَاطِرُوا الْقَدْرِيَّةَ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ أَقْرُوا بِهِ خُصِمُوا وَإِنْ جَحَدُوا كَفَرُوا)) يعني ناظروهم بإثبات علم الله ﷻ، فإن أقروا بعلم الله ﷻ خُصِمُوا، لأن مقتضى كون الله ﷻ ذا علم أن يكون من علمه ﷻ أفعال العباد من خير وشر، وإن جحدوا علم الله ﷻ كفروا بإنكارهم بمقتوع به ظاهر في الكتاب والسنة.

ثم ذكر المصنف ﷻ تعالى من عيون ما انتخبه، وكان ﷻ تعالى حسن الانتخاب وهذا ظاهر في كتبه من آدم من مطالعتها، ذكر إنشاد الشافعي ﷻ تعالى:

(فَمَا شِئْتُ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ
خَلَقْتَ الْعِبَادَ عَلَيَّ مَا عَلِمْتَ فِي الْعِلْمِ يَجْرِي الْفَتَى وَالْمُسِنُ)

فذكر أن الله ﷻ قد خلق العباد وشاء لهم أقدارا، ثم ضرب ذلك بمثال: وهو حال الناس في العلم في

قوله: (ففي العلم يجري الفتى والمسن) يعني في طلبه،

عَلَيَّ ذَا مَنْنْتَ وَهَذَا خَذَلْتَ وَهَذَا أَعْنَتَ وَذَا لَمْ تَعْنِ
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ وَمِنْهُمْ قَبِيحٌ وَمِنْهُمْ حَسَنٌ

نسأل الله العلي العظيم أن يسعدنا بفضله ومنه وكرمه.

وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.
وَالْتَعَمَّقُ وَالنَّظْرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَّمَ الْحَرَمَانَ وَدَرَجَةَ الطُّغْيَانِ.
فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظْرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ
مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ (٢٣) ﴿[الأنبياء].
فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

قوله: (وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ...):

قال (الشارح): (أَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ أَوْ جَدَّ وَأَفْنَى وَأَفْقَرُ وَأَغْنَى وَأَمَاتَ وَأُخِيَا وَأَصْلٌ
وَهْدَى.. والذي عليه أهل السنة والجماعة أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد،
قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) ﴿[القمر]، وأن الله تعالى يُريد الكفر من الكافر وَيَشَاءُهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا
يحبّه، فَيَشَاءُهُ كَوْنًا، وَلَا يَرْضَاهُ دِينًا).

قلت: وهذه الإرادة هي الإرادة الكونية القدرية.

وأما إرادة الإيمان من المؤمن وسائر الأعمال الصالحة، فهي إرادة كونية قدرية شرعية^(١).

وكل أفعال العباد من طاعة ومعصية، وكفر وإيمان، وقع ذلك منهم بمشيئة الله تعالى.

وهذا معنى: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن).

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى
فِي خَلْقِهِ) فنقل عن شارح الطحاوية وهو ابن أبي العز أن معنى قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ
اللَّهُ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ) أن معناها (أن كل شيء هو بقضاء الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وقدره) كما قال اله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) ﴿[القمر]، وأن الله تعالى يُريد الكفر من الكافر وَيَشَاءُهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يحبّه، فَيَشَاءُهُ كَوْنًا، وَلَا
يَرْضَاهُ دِينًا).

ثم بين المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ الْقَدْرِيَّةُ، وَمَقَابِلُهَا وَهُوَ إِرَادَةُ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ
هِيَ الْإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، (وَكُلُّ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنْ طَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ وَكُفْرٍ وَإِيمَانٍ فَذَلِكَ وَاقِعٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ)،
وبينا في ما سلف في غير مقام أن الإرادة الكونية القدرية والإرادة الشرعية الدينية بينهما فرقان جليان من
وجهين اثنين:

أولهما: أن الإرادة الكونية القدرية تتعلق بكل شيء مما يحبه الله ومما لا يحبه الله، أما الإرادة الدينية
الشرعية فإنها تختص بمحباب الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ومراضيه.

وثانيهما: أن الإرادة الكونية القدرية نافذة متحققة لا محالة، أما الإرادة الدينية الشرعية فقد تتحقق في
بعض الأفراد دون بعض.

وفي هذين الفرقين يتجلى الفصل بين الإرادة الكونية القدرية، والإرادة الدينية الشرعية.

(١) هذا الموضوع كسابقته (فهو إرادة دينية شرعية) وليست (كونية قدرية شرعية)، على أن هذا ممكن توجيهه، لكن المشهور في عبارات أهل
العلم (أنهم يجعلون تلك الإرادة القدرية الكونية، وهذه الإرادة الشرعية الدينية).

فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ. فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَتَّبْتُ الْإِيمَانَ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ وَتَرْكِ طَلْبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

قوله: (فَهَذَا جُمْلَةٌ...):

المُشَارُ إِلَيْهِ بقوله: (فَهَذَا) هو ما تقدّم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل بما جاءت به الشريعة.

وقوله: (وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ): أي علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً نفيًا وإثباتًا.

ويعني بـ (العلم المفقود): علم القدر الذي طواه الله عن أناميه، ونهاهم عن مراميه.

ويعني بـ (العلم الموجود): علم الشريعة أصولها وفروعها.

فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين). انتهى

من (الشرح).

وقد ذكر أدلة هذه الأحكام، فليراجع.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ) إلخ، فذكر أن (المُشَارُ إِلَيْهِ بقوله: (فَهَذَا) هو ما تقدّم ذكره) من مسائل الاعتقاد الواردة في الكتاب والسنة.

ثم بين معنى قوله: (وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ) (أي علم ما جاء به الرسول رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جملة وتفصيلاً

نفيًا وإثباتًا) فإن هذه هي طريقتهم وإليها أشار الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: 7].

ثم بين المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى معنى (العلم المفقود، والعلم الموجود) المذكورين في كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فذكر أن (العلم المفقود) هو (علم القدر الذي طواه الله عن أناميه، ونهاهم عن مراميه)، فكان في حقهم غيبًا مستورا.

وأن (العلم الموجود) هو (علم الشريعة أصولها وفروعها)، فهو موجود.

(فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين)،

ثم أحال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز.

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ.

فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليَجْعَلُوهُ غير كائن، لم يقدروا عليه. ولو

اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ كَائِنٍ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.
وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ.. إلخ):

قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿١٢﴾﴾ [البروج] فالقرآن الكريم مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، كما أخبر الله سبحانه بذلك.

وجبريل عليه السلام سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ وَبَلَّغَهُ نَبِينَا مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ، وَلَمْ يَقُلْ: مِنَ اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ.

ولا مُتَأَفَاةٌ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ، وَبَيْنَ إِنْزَالِهِ مِنَ اللَّهِ، كَمَا حَقَّقَهُ (شيخ الإسلام ابن تيمية).
وقال شيخ الإسلام: (واللوح المحفوظ فوق السَّمَوَاتِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ «أَنَّهُ لَا يَنْظَرُ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»).

قلت: ومن هذا يتبين لنا ضلال من قال: إنَّ روح العبد تطلع على اللوح المحفوظ، فإن هذا قول (الفلاسفة) وهو من خرافات عبَاد الصَّالِحِينَ أَوْ الطَّالِحِينَ كَمَا هُوَ رَاسِخٌ بَيْنَهُمْ، فَاحْذَرُوهُ فَإِنَّهُ كَذِبٌ.

وأما (القلم) المذكور: فهو الذي خَلَقَهُ اللَّهُ وَكَتَبَ بِهِ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ الْمَقَادِيرَ.
كما في حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: رَبِّ وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟

على قولين: حكاهما (ابن القيم) في «النونية».

واختار أن القلم خُلِقَ بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ، وَلِهَذَا قَالَ:

كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدِّيَانِ	وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذِي
قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ	هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ
وَقْتَ الْكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ	وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ
إِجَادَهُ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ زَمَانِ	وَكِتَابَةِ الْقَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَنُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ) فذكر أن المراد باللوح (اللوحة المحفوظة المذكورة في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿١٢﴾﴾ وأن (القرآن الكريم مكتوبٌ في اللوح المحفوظ، كما أخبر الله سبحانه بذلك. وجبريل عليه السلام سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ وَبَلَّغَهُ نَبِينَا مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَهُوَ مَنْزَلٌ مِنَ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالَّذِي تَجْتَمِعُ بِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ الْمُنْقُولَةُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ اثْنَيْنِ:

أولهما: إنزال كتابة، وذلك أن الله ﷻ أنزل القرآن الكريم مكتوبًا كما ثبت ذلك عن ابن عباس .
والثاني: إنزال قراءة وتلاوة، وهو أكثر المذكور في الآيات والأحاديث، وحقيقته أن الله ﷻ تكلم بالقرآن، فسمعه منه جبريل، وأخذه نبينا ﷺ من جبريل، ولم يزل نقله بهذه الطريق في قرون الأمة.
ولا اختلاف بين المقامين؛ بل كل مقام منهما له محله من التعظيم والهيبة، فإن الله ﷻ أنزل القرآن من اللوح المحفوظ جملة واحدة، ثم أنزله الله ﷻ مفرقا منجما على وجه التلاوة والقراءة، وذلك أن الله ﷻ قرأه كما قال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، ثم أمر نبيه ﷺ بأن يتبع ما يسمعه من جبريل ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦] إلى آخر الآيات.

ثم ذكر المصنف ﷺ تعالى من كلام (شيخ الاسلام) واللوح المحفوظ فوق السموات، وقد جاء في الحديث «أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ ﷻ» وفي هذا الحديث ضعف.

ثم استنبط المصنف ﷺ تعالى من هذا أنه (يتبين ضلال من يقول: إن روح العبد تطلع على اللوح المحفوظ)، كما هو (قول الفلاسفة، وهو من خرافات عباد الله الصالحين أو الطالحين، كما هو راسخ بينهم) وذلك تعرض بمن ادعاه من المتصوفة.

ثم بين معنى (القلم)، وذكر أن القلم في كلام الطحاوي (وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ) أنه قلم القضاء الذي كتب به، وقد صحح عن النبي ﷺ بذلك أحاديث كثيرة منها حديث عبادة هذا الذي ذكره المصنف .
ثم أشار المصنف إلى خلاف العلماء في هذا القلم كان أول المخلوقات أو العرش، على قولين حكاهما أبو العلاء الهمداني، ثم نقلهما عنه ابن القيم ﷺ تعالى في النونية، وقبله شيخه شيخ الاسلام ابن تيمية ﷺ تعالى في مواضع من كتبه.

واختار شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وعليه أئمة الدعوة النجدية: أن العرش وقع خلقه قبل خلق القلم. لأن الله ﷻ لما أمر القلم بالكتابة، كان مستو على عرشه كما صحت بذلك الأحاديث عن النبي

وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقَّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا نَاقِضٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ.
وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [٢] ﴿الفرقان﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ [٣٨] ﴿الأحزاب﴾.
فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ قَلْبُهُ فِي الْقَدْرِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدْ التَّمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

قوله: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ..):

هَذَا فِيهِ رَدٌّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (غَلَاةُ الْمُعْتَزِلَةِ) الَّذِينَ أَنْكَرُوا كَوْنَ اللَّهِ تَعَالَى عَالِمًا فِي الْأَزْلِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ أفعال العباد، حتى يفعلوها.

تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا !!

قال الله تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [١٤] ﴿الملك﴾.

قوله: (.. وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ):

الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر، وسبق علم الله تَعَالَى بالكائنات قبل خلقها.

قوله: (وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ):

أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفات الله تَعَالَى.

فإن من زعم خالقًا غير الله فقد أشرك، فكيف بمن زعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت (القدرية) مجوس هذه الأمة.

وقوله: (لَقَدْ التَّمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا):

أي: بوهمه في البحث عن البعث سرًّا مكتومًا؛ إذ القدر سرُّ الله في خلقه؛ فهو يروم ببعثه الاطلاع على الغيب.

وقد قال تَعَالَى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [١٦] ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن].

وقوله: (وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ) أي القدر.

(أَفَّاكًا): كَذَابًا (أَثِيمًا) أي: مَأْثُومًا. اهـ شرح.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هنا بيان قول الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ) وأشار إلى أن هذا رد لمذهب غلاة المعتزلة الذين ينكرون علم الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في الأزل، في أفعال العباد، فيدعون أن الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوها، فإذا فعلوها علمها الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وأن العبد يخلق فعله، وقد الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [١٤] ﴿الملك﴾.

ومعنى هذه الآية أن من خلق الخلق وبرأهم عالم بما هم فاعلون بعد خلقه ﷻ، فإن أمر الخلق أعظم وأشد من جريان الأعمال منهم.

ثم بين قوله ﷻ: (وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ) أشار باسم الإشارة (ذلك) (إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر، وسبق علم الله تعالى بالكائنات قبل خلقها).

ثم ذكر معنى قوله: (وَاعْتَرَفَ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ): (أي لا يتم التوحيد الاعتراف في الربوبية إلا بالإيمان بصفات الله تعالى)، لأن الصفات وأفعال الربوبية كلها ترجع إلى توحيد المعرفة والإثبات، فإنهما يجتمعان في هذا الأصل، (فَإِنَّ مَنْ زَعَمَ خَالِقًا غَيْرَ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ، فكيف بمن زعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت (القدرية) مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ)، وهذا المعنى: أعني قوله: (ولهذا كانت (القدرية) مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ) جاء في أحاديث كثيرة أسانيدھا لا تخلو من ضعف، ومن أهل العلم من يحسنها بمجموعها.

ومعنى ما ورد في ذلك من الأحاديث: أن القدرية وقعت في المشابهة المجوس.

فإن المجوس يزعمون أن للكون خالقين:

أحدهما: خالق الخير، وهو النور.

والآخر: خالق الشر، وهو الظلمة.

وكذلك القدرية أثبتت للمفعولات خالقين:

أحدهما: الله ﷻ إذ هو الذي خلق العباد.

والثاني: المخلوق نفسه، فهو الذي يخلق فعله.

فوقعت المشابهة بينهما من جنس إثبات إلهين اثنين.

ثم ذكر معنى قوله: (لَقَدْ التَّمَسَّ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا) (أي: بَوَهْمِهِ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْبَعْثِ سِرًّا مَكْتُومًا؛ إِذُ الْقَدْرُ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ؛ فَهُوَ يَرُومُ بَبَحْثِهِ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْغَيْبِ) ولا يطلع الله ﷻ على غيبه أحد، إلا رسولا أرسله الله ﷻ فيطلع منه على ما يقوم به في أمر الرسالة، أما الغيب المطلق العام الشامل من كل وجه، فإنه لا يعلمه إلا الله ﷻ.

ثم بين معنى قوله: (وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكَ أَيْمًا.) (أي) عاد بما خالف (القدر) (أَفَّاكَ) كَذَابًا (أَيْمًا): أي (مَأْثُومًا) أي مأزورًا غير ماجور بما ادَّعاه من دعوى باطلة في حق الرب ﷻ، إذ تدخل في الإطلاع على قدره، وحكم في قدر الله ﷻ بما أملاه عليه خاطره ووقع في باله.

وَالْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ حَقًّا.

وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ.

مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

وَقَوْلٌ: إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

وَتُؤْمِنُ: بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكِتَابِ الْمُنزَلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

قوله: (وَالْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ حَقًّا..):

لما ذكر المصنّف العرش والكرسي؛ الذي هو بين يدي العرش، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش

وما دون العرش، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان]؛ لِيُبَيِّنَ سبحانه أن خلقه للعرش؛

لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه؛ بل له في ذلك حكمة اقتضته.

ثم اعلم أن الاستواء على العرش، إنما حصل بعد خلق السموات والأرض كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣].

و﴿ثُمَّ﴾ هنا للترتيب، لا لمجرد العطف؛ كما قال الناظم:

قضى خلقه ثم استوى فوق عرشه ومن علمه لم يخل في الأرض موضع

وأما معنى الاستواء في لغة العرب التي نزل بها القرآن: فهو العلو والارتفاع والاستقرار والصعود، كما

ذكر ذلك (ابن القيم) بقوله:

وَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أُرْبِعَ قَدْ حَصَلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَانِ

منها استقر وقد علا وكذلك ار تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ

وكذاك قد صعد الذي هو رَابِعَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبِ الشَّيْبَانِي

يختار هذا القول في تفسيره أَدْرَىٰ مِنَ الْجَهْمِيِّ فِي الْقُرْآنِ

والأشعري يقول تفسير استوى بِحَقِيقَةِ اسْتَوْلَىٰ مِنَ الْبُهْتَانِ

نُونِ الْيَهُودِ وَلَا مِ جَهْمِيِّ هُمَا فِي وَحْيِ رَبِّ الْعَرْشِ زَائِدَتَانِ

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي: (وَالْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ حَقًّا) فأشار

إلى أن المصنّف رَحِمَهُ اللهُ ذكر العرش والكرسي هاهنا، وأخبر بأن الكرسي هو الذي بين يدي العرش، وقد

صح عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُمَا قَالَا: في تعين الكرسي: موضع القدمين، وعلى هذا

انعقد الإجماع كما حكاه الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» و«الرد على بشر المريسي».

ثم ذكر أن الله رَحِمَهُ اللهُ مستغني عن العرش وما دونه كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان]

ليبين أن الرب ﷻ خلق العرش لاستوائه ليس لحاجته إليه، ولكن لحكمة اقتضت ذلك.

ثم نبه المصنف ﷻ تعالى أن استواء الله تعالى على عرشه وقع بعد خلقه للسموات والأرض كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، ﴿ثُمَّ﴾ هنا **للترتيب لا لمجرد العطف**؛ يعني لترتيب الأفعال، وتقدم خلق السموات والأرض ثم تبع ذلك استواء الرب ﷻ على العرش.

ثم بين المصنف ﷻ تعالى (معنى الاستواء في لغة العرب التي نزل بها القرآن)، فذكر أنه يرجع الى معان أربعة هي: (العلو والارتفاع والاستقرار والصعود) وهذه المعاني هي المنقولة عن أهل العربية من المتقدمين رحمهم الله تعالى وأشار الى ذلك ابن القيم في هذه الأبيات التي نقلها المصنف ﷻ تعالى من «نونيته»، وأسهل من هذه الأبيات قولي في بيتين:

بنقل عارف بها وثقتي	الاستواء مُفسِّراً في اللغة
والرابع استقراره حكى الجُود	بالارتفاع والعلو والصُّعود

يعنى: الأقحاح من العرب المتقدمين الذين هم أهل العربية الكاملة الفصيحة، وبها أنزل القرآن الكريم.

وُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ، مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ.

قوله: (وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ):

وليس التصديق والاعتراف فقط كافيَّين في الإسلام والإيمان، اللذين أمر الله ورسوله بهما. فالإسلام والإيمان اللذان عليهما مدارُّ النجاة، هما المذكوران في حديث جبريل المشهور عليه السلام المتضمن للتصديق، والإقرار، والعمل.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هنا بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: (وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ) فنبه إلى أن التصديق أو الاعتراف ليسا (كافيَّين في الإسلام والإيمان، اللذين أمر الله ورسوله ﷺ بهما)، بل (الإسلام والإيمان اللذان عليهما مدار النجاة، هما المذكوران في حديث جبريل عليه السلام) وقد تضمن حديث جبريل التصديق، والإقرار، والعمل، فإنَّ النبي ﷺ نعت له الإسلام وذكر له أن الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا.

ثم نعت له الإيمان فذكر له أركان الإيمان الستة.

وهذا الحديث أعني حديث جبريل حديث عظيم كان بعض أهل العلم يسميه (أم السنة)، وللعلامة عبد المحسن العباد رسالة مفردة في شرح هذا الحديث، هي من أنفع ما كتبه أهل العصر في بيان معناه.

وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ.

وَنَشْهَدُ: أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ.

وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ.
وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: (.. وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ):

اعلم أن القائلين بخلق القرآن، أشهرهم طائفتان:

إحداهما: (المعتزلة) فإنهم يقولون: القرآن الذي جاء به جبريل، هو كلام الله حقيقة ولكنه مخلوق.

والثانية: (المتكلمون من الكلائية) وأتباعهم، فهم يقولون: كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى، إن عبر عنه بالعبرانية صار (تَوْرَاة)، وإن عبر عنه بالسريانية صار (إنجيل)، وإن عبر عنه بالعربية صار (قرآناً). وهذه الخرافة يعتقدونها ديناً يدينون الله به، وهم يوافقون (المعتزلة) في أن القرآن الذي جاء به جبريل مخلوق إلا أن (المعتزلة) يقولون هو كلام الله حقيقة، و(الكلائية) وأتباعهم يقولون: هو عبارة وحكاية عن كلام الله.

فعلى قول هؤلاء (الكلائية) وأتباعهم: يكون النبي عليه السلام لم يبلغ كلام الله، وإنما بلغ ما يدل عليه وما هو حكاية عنه.

وفي هذا إنكار للرسالة؛ لأن الرسول إنما يبلغ كلام المرسل، وقد ألزمهم (أهل السنة) بذلك.

قال ابن القيم في «النونية»:

وَإِذَا انْتَفَتُ صِفَةُ الْكَلَامِ كَذَلِكَ الـ إِرْسَالِ مَنْفِي بِلَا فُرْقَانِ
فِرْسَالَةِ الْمَبْعُوثِ تَبْلِيغَ كَلَا مَ الْمُرْسَلِ الدَّاعِي بِلَا نُقْصَانِ
إلى آخر ما ذكره من الآيات العظيمة التي يُعَضُّ عليها بالنواجذ.

ومن أعجب العجب: أن يُتذَكَرَ العالم من أتباع (الكلائية) في مثل هذه الأبحاث، فإذا مرَّ ذكُرُ (الجهمية) و (المعتزلة) قال: إنهم قد انقضوا ولم يبق لهم ولا لعقائدهم عين ولا أثر، ولم يدر المسكين أنه هو وارث التَّجْهِمِ والاعتزال، وأن مُعْتَقَدَهُ مُعْتَقَدَهُمْ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ)

يعنى: القرآن الكريم، فذكر المصنف (أ أن القائلين بخلق القرآن، أشهرهم طائفتان:

إحداهما): صرحت بخلق القرآن الكريم وهم (المعتزلة)، الذين زعموا أن (القرآن.. كلام الله حقيقة ولكنه مخلوق).

وثانيهم: الذين كَنُوا عن ذكر خلق القرآن وهم الكلابية وأتباعهم من الأشاعرة، فهم يقولون: إن (كلام الله ﷻ معنى قائم بنفسه تعالى، إن عبر عنه بالعبرانية صار (توراة)، وإن عبر عنه السريانية صار (إنجيلا)، وإن عبر عنه بالعربية صار (قرآنا)).

وهم في هذه المقالة يوافقون المعتزلة الذين صرحوا بخلق القرآن، فإن هؤلاء تستروا بهذه المقالة، لأنهم نفوا أن يكون القرآن الكريم كلام الله ﷻ بحرف وصوت.

وعلى هذه المقالة يلزمهم أن النبي ﷺ لم يبلغ كلام الله ﷻ، وإنما بلغ ما عبَّر به عن كلام الله ﷻ، وفي هذا إنكار للرسالة، وبذلك ألزمهم أهل السنة كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

ثم ختم بيانه بكون (أعجب العجب أن يتذاكر العالم من أتباع الكلابية في مثل هذه) المسائل، (فإذا مَرَّ ذَكْرُ (الجهمية) و (المعتزلة) قال: إنهم قد انقضوا ولم يبق لهم ولا لعقائدهم عَيْنٌ ولا أَثَرٌ، ولم يَدْرِ المسكين أنه هو وَارِثُ التَّجْهِمِ والاعتزال، وَأَنْ مُعْتَقِدَهُ مُعْتَقِدُهُمْ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ)، لأن كثيرا من هؤلاء يجهلون حقيقة كلام الله وكلام النبي ﷺ في هذه المسائل كما ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية عنهم فيجرُّهم ذلك الى الوقوع في الموافقة من فروا بوافقتهم، فإن الأشعرية إنما نبتت نابتها مراغمة للمعتزلة الذين كثر سوادهم، فخرج عليهم الأشاعرة وأبطلوا مقالاتهم فأصابوا في حق كثير وأخطؤوا في أمر كثير أيضا.

ومن جملة ذلك مقالاتهم في القرآن الكريم، فإن حقيقة مقالاتهم ترجع الى مقالة أولئك.

وكذلك مقالاتهم في القدر، ومقاتلهم في القدر من جهة خلق أفعال العباد، فإنهم ادَّعوا أن أفعال العباد خلق لله وكسب للعبد، وجعلوا الدليل عليها مصطلح (الكسب)، وهذا في الحقيقة جبر مستور، فهم يزعمون أن العبد مجبور على هذا الفعل لا اختيار له، فوقعوا في موافقة من فروا منه من أهل البدع والضلال.

وهكذا كل من ترك الكتاب والسنة وعدل عنهما إلى الأقيسة العقلية وأراء الرجال وقع في مثل هذه المصائب العظام.

وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

قوله: (وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، ...) إلخ:

المُرَادُ بـ(أهل القبلة): هم المُوَحِّدُونَ الله في عبادته.

المُخْلِصُونَ له في مُعَامَلَتِهِ.

العَامِلُونَ بمعنى كلمة التوحيد ظاهرًا وباطنًا.

المُصَدِّقُونَ لِرَسُولِ اللهِ في جميع ما أخبر به.

المُؤْتَمِّلُونَ أَمْرَهُ.

الذين لم يأتوا بما يُنَاقِضُ (لا إله إلا الله).

وإلى هذا المعنى أشار المصنّف بقوله سابقًا: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ

النَّبِيِّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ)؛ لأننا نعتقد أن المراد: الإيمان الكامل المُتَضَمِّن

للاعتقاد، والإقرار والعمل.

ومرآد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بهذا الكلام: الرّد على (الخوارج) القائلين بالتكفير بكلّ ذنب.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ

أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) فبين أن (المُرَادُ بـ(أهل القبلة): هم المُوَحِّدُونَ الله في عبادته. المُخْلِصُونَ

له في مُعَامَلَتِهِ. العَامِلُونَ بمعنى كلمة التوحيد ظاهرًا وباطنًا. المُصَدِّقُونَ لِرَسُولِ اللهِ في جميع ما أخبر به.

المُؤْتَمِّلُونَ أَمْرَهُ. الذين لم يأتوا بما يُنَاقِضُ (لا إله إلا الله).) فإذا وقع من أهل القبلة ذنب من الذنوب التي لا

تبلغ الكفر بنفسها، فإن العبد لا يكفر بذلك حتى يستحل ذلك الذنب، كما لو زنى الإنسان أو أكل الربا، أو

سرق، أو قتل، فإن هذه الذنوب لا تبلغ في نفسها الكفر، ولكن إذا اقترن بها الاستحلال يعني: اعتقاد كونها

حلالا ، فحينئذ يكفر العبد بذلك الذنب، من جهة كونه استحل ما حرم الله ﷻ.

وقصد المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بهذه الكلام الرد على الخوارج القائلين بالتكفير من كل ذنب؛ لأن

الخوارج يزعمون أن كل من وقع في كبيرة من الكبائر فهو كافرٌ خارج من الملة، فأراد المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى

أن يرد عليهم، فيكون معنى كلام المصنّف: (وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ) يعني: من الذنوب التي

لم تبلغ الكفر ما لم يستحل ذلك الذنب، أما إذا لم نقدر هذا وقلنا: (وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ،

مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ)، صار كلام المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى متعقبا، لأن العبد قد يخرج بذنوب لا يستحلها كالذنوب

التي تكفر بنفسها كما لو سجد لصنم أو غير ذلك من الأعمال الكفرية التي يخرج بها من الاسلام ولو لم

يقترن بذلك الاستحلال.

ولكن معنى كلام الطحاوي هو هذا المعنى الذي يخرج من المعارضة، فيكون المعنى: ولا نكفر أحدا

من أهل القبلة إلا بذنوب، من الذنوب التي لا تبلغ الكفر بنفسها ما لم يستحلها إلا ذلك الذنب.

وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

قوله: (وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ...) إلخ:

مُراده بهذا الكلام: الرَّدُّ عَلَى (المُرْجئة) القائِلين: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ.

فهؤلاء في طرف، و(الخوارج) في طرف؛ فإنهم يقولون: بِكُفْرِ الْمُسْلِمِ بِكُلِّ ذَنْبٍ أَوْ بِكُلِّ ذَنْبٍ كَبِيرٍ.

وكذلك (المعتزلة) الذين يقولون: يَحْبُطُ إِيمَانُهُ كُلُّهُ بِالْكَبِيرَةِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ.

لكن (الخوارج) يقولون: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَيَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ.

و(المعتزلة) يقولون: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ.

وهذه المقالة الخاطئة هي: المَنْزِلَةُ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ، التي هي خَاصَّةٌ مَذْهَبِ (المعتزلة).

وبقولهم: بخروجه من الإيمان؛ أَوْ جَبُوءَهُ الخُلُودَ فِي النَّارِ.

تنبيه: كنت أقرأ في كتب المقالات واختلاف الناس في المعتقدات، فأقف على غُلُو (المعتزلة) في

عقائدهم، فأرجع إلى كتب التراجم، وأبحث عن تراجم أكابر شيوخهم، فأجد فيها الأمر المُنْكَرَ العجيب،

من التلاعب في الدين وانتهاك حُرْمَاتِهِ.

فصحَّ عندي: أن ذلك من شؤم عقائدهم، وفساد نحلتهم.

ومن قرأ ترجمة (النظام) و(أبي الهذيل العلاف) والماجن (الجاحظ) عرف ذلك، نسأل الله السلامة.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: ((وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ

الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ...)) إلخ، فذكر أن مُراده بهذا الكلام: الرَّدُّ عَلَى (المُرْجئة)، الذين يقولون: (لَا

يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ.)، فيرون أن الإيمان ثابت ولو لم يأت العبد بما أوجب

الله عَلَيْهِ وَفَرْضَ عَلَيْهِ فِي الْأَعْمَالِ، (فهؤلاء في طرف، و) يقابلهم (الخوارج) الذين يكفرون العبد المسلم

(بكل ذنب أو بكل ذنب كبير) على خلاف بينهم، وتوافقهم المعتزلة الذين يحبطون الإيمان كله بالكبيرة،

لكن يقع الفرق بين المعتزلة والخوارج:

أن الخوارج يقولون: إذا أذنب العبد ذنباً خرج من الإيمان ودخل في الكفر.

أما المعتزلة فإنهم يقولون: إذا أذنب العبد ذنباً خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر، فبطل صار بمنزلة

بين المنزلتين.

مع إجماع الطائفتين على أنه في الآخرة في النار.

وهذه هي مقالة المعتزلة التي يشار إليها بقوله: (المنزلة بين المنزلتين) يعني: لا مؤمن ولا كافر، ولكنه

عندهم في الآخرة خالد في النار.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى تنبيها لطيفا: وهو أنه كان يقرأ في كتب المقالات واختلاف الناس في المعتقدات، فيقف على غلو المعتزلة في عقائدهم فيراجع تراجمهم، فيقف على حال لهم منكر من التلاعب بالدين وانتهاك الحرمات، كما مثل اطائفة منهم كالنظام وأبي هذيل والجاحظ والعلاف وغير ذلك من المعتزلة، فإن دينهم كان رديا كما نقل المعلق على هذه الرسالة، المعني بهذه الرسالة عن بعض أحوال هؤلاء من «سير أعلام النبلاء».

ومن كلام المصنف هنا تعرف فساد أئمة الضلال في العمل، ومن كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في «ملخص منهاج النبوية» تعرف ضلال هؤلاء في باب العلم، فإن شيخ الاسلام ابن تيمية ذكر قريبا من هذا المعنى، لكن خصه بالعلم، فذكر أنه مع طول مطالعته لكتب المعتقدات المختلفة رأى بين الطوائف المنتسبة إلى الإسلام من انتحال أقوال لا توجد في الكتاب ولا في السنة، فهم يجهلون ما في الكتاب والسنة من العقيدة الصحيحة، فهم في باب العلم جاهلون بحقيقة ما في الكتاب والسنة، وهم في باب العمل كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى هنا مفارقون للعمل الصالح الذي يجب أن يكون عليه العبد.

فهاتان فائدتان عزيزتان في قراءة كتابين فيها تصريح إمامين عظيمين:

بحال أئمة الضلال في العلم، وذلك في كلام شيخ الاسلام ابن تيمية.

وبحال في العمل، وذلك في كلام العلامة ابن مانع رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

وَتَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقْنِطُهُمْ.

قوله: (وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ):

اعلم أن الذي عليه «أهل السنة والجماعة»: أنهم لا يشهدون لأحدٍ مات من المسلمين بجنةٍ ولا نارٍ، إلا من شهد له رسول الله.

وأخبر عنه بذلك ولكنهم يرجون للمحسن ويخافون على المسيء.

وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالماً أو أميراً أو ملكاً أو غيرهم قالوا: (المغفور له)، أو: (ساكن الجنان)

وأنتكى من ذلك قولهم: (نُقِلَ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى !!)

ولا شك أن هذا قولٌ على الله بلا علم؛ والقول على الله بلا علم عدل الشرك كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ

تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف].

وأما المشرك: فنشهد له بالنار؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ

وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة].

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رحمه الله: (وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ) فذكر

(أن الذي عليه «أهل السنة والجماعة»: أنهم لا يشهدون لأحدٍ مات من المسلمين بجنةٍ ولا نارٍ، إلا من

شهد له رسول الله ﷺ)، فإذا أخبر النبي ﷺ بأن أحداً من أهل الإسلام في الجنة، فكذلك خبره ﷺ صدق،

وإذا أخبر النبي ﷺ بأن أحداً منهم في النار كما اتفق لكررة وغيره، فإننا نجزم بذلك، ولكنهم يرجون

للمحسن من المسلمين الخير ويخافون على المسيء الإساءة.

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى تنبيهاً لطيفا حول قول الناس عن أحد مات من العظماء (المغفور له) أو

(ساكن الجنان) أو (نُقِلَ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى !!)، والجملتان الآخرتان محل اتفاق في المنع من التصريح

بهما، فلا يقال عن أحد مات بأنه (ساكن الجنان) أو (نُقِلَ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى !!) لأن هذا قول على الله ﷻ

بلا علم.

أما قول (المغفور له) ففيه قولان لأهل العلم رحمهم الله تعالى: الجواز والمنع:

فمن رآه ممنوعاً لما يوهمه هذا اللفظ من الجزم بكون هذا الرجل مغفوراً له. ومن رآه سائغاً، رأى أن هذا من باب الدعاء، فيجوز أن يدعى الإنسان بذلك وكأنه بمعنى: غفر الله له. والتحقيق أن الجملة إن أريد بها الخبر يعني أنه قد غفر له ذنبه فهذا حرام لا يجوز، لأن هذا قول على الله ﷻ بلا علم، وإن أريد بها الإنشاء وهو الدعاء له بالمغفرة كانت هذه الجملة جائزة، والأولى أن الكف عنها دفعا لتوهم الممنوع فيها.

ثم ذكر أن (المُشْرِك) يشهد (له بالنَّارِ؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن أَنْصَارٍ﴾) وهذا في جنس المشرك، فالمشرك يشهد لجنسه بأن كل مشرك وكافر في النار، أما عينه فإن السلامة اتباع الكتاب والسنة، فما سمي فيهما بأنه من أهل النار فإننا نجزم بأنه بعينه في نار جهنم، وأما من مات على الشرك فإننا نشهد للمشركين بالعموم بأنهم في النار، وأما آحادهم فإن علمهم إلى الله ﷻ.

وإنما يمتنع العبد عن هذا لأن الآخرة حكمها إلى الله ﷻ وليست إلينا، وليس لنا منها إلا ما حكم الله ﷻ به أو حكم به رسوله ﷺ، وحيث تعذر علمنا بحكم الله أو حكم رسوله ﷺ على أحدٍ بعينه كانت السلامة أن نمسك عن ذلك ونحكم بالعموم أن الكافرين والمشركين في جهنم.

وليس الحامل على هذا كما ادعاه بعض الناس بهذا العصر أننا لا نحكم عليهم؛ لأننا لا ندري لعلمهم ماتوا على الاسلام قبل أن يشتهر خبر موتهم، وهذا من أبطل الباطل، لأنم الأصل الجريان على الظاهر، وما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين، فإذا كان يقينا عندنا كفره فإننا يقينا عندنا بقاؤه كافراً، ما لم يأت يقين ينقض هذا اليقين، والأصل في هذا الباب حمل الناس على الظاهر.

ولهذا فإن الصغير الذي لم يبلغ من ذرية الكفار يدفن معهم، والمسلم الذي لم يبلغ من ذرية المسلمين يدفن معهم إجراءً للأحكام على الظاهر.

وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقُلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلَ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

قال الشارح: (يجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا).

فإنَّ الخوفَ المَحْمُودَ الصَّادِقَ: مَا حَالَ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ مَحَارِمِ اللَّهِ.

فَإِذَا تَجَاوَزَ ذَلِكَ خِيفَ مِنَ الْيَأْسِ وَالْقُنُوطِ.

وَالرَّجَاءُ الْمَحْمُودُ: رَجَاءُ رَجُلٍ عَمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، فَهُوَ رَاجٍ لِثَوَابِهِ، أَوْ رَجُلٍ أَذْنَبَ ذَنْبًا ثُمَّ

تَابَ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ رَاجٍ لِمَغْفِرَتِهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُتَمَادِيًّا فِي التَّفْرِيطِ وَالخَطَايَا يَرْجُو رَحْمَةَ اللَّهِ بِمَا عَمَلَ فَهَذَا هُوَ الْغُرُورُ، وَالتَّمَنِّيُّ،

وَالرَّجَاءُ الْكَاذِبُ.

ذكر المصنف رحمته الله تعالى هنا بيان معنى قول الطحاوي: (وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقُلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ،

وَسَبِيلَ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ)، ثم ذكر هذا البيان من كلام الشارح ابن أبي العز، وأن كلام الطحاوي

يتضمن (أن يكون العبد خائفًا راجيًا، فإنَّ الخوفَ المَحْمُودَ الصَّادِقَ: مَا حَالَ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ مَحَارِمِ

اللَّهِ. فَإِذَا تَجَاوَزَ ذَلِكَ خِيفَ مِنَ الْيَأْسِ وَالْقُنُوطِ. وَالرَّجَاءُ الْمَحْمُودُ: رَجَاءُ رَجُلٍ عَمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ

اللَّهِ) يَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ رحمته الله تعالى، (أَوْ رَجُلٍ أَذْنَبَ ذَنْبًا ثُمَّ تَابَ مِنْهُ إِلَى اللَّهِ، فَهُوَ رَاجٍ لِمَغْفِرَتِهِ)، أما المتماذي (في

التفريط والخطايا) مدعيًا رجاء رحمة الله رحمته الله تعالى (بلا عمل فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب).

وبينا في ما سلف مسألة عظيمة في التعليقات على «شرح ثلاثة الأصول» للعلامة ابن باز، وهي بيان قدر

الواجب من جنس هذه العبادات التي ذكرها العلامة ابن عبد الوهاب في «ثلاثة الأصول» ومنها الخوف

والرجاء، وذكرنا أن هذه المسألة قل من تكلم فيها وأقدم من حقق القول فيها ابن رجب رحمته الله تعالى في كتابه

«التخويف من النار» ويستفاد من كلام العلامة ابن رجب هناك أن القدر الواجب من الخوف والرجاء: هو

ما حمل على الفرائض وحجز عن المحارم، فهذا هو القدر الواجب على كل عبد من خوف الله رحمته الله تعالى

ورجائه، فإذا زاد عن هذا القدر فزاد الخوف حتى ولَّد القنوط واليأس كان محرما، وإذا زاد الرجاء حتى جر

إلى التفريط والتماذي في الغي صار محرما.

وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

يُرِيدُ بِذَلِكَ: الرَّدُّ عَلَى (الخوارج) و(المعتزلة) الذين قالوا بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة.

بَيَّنَّ الْمَصْنِفُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هُنَا مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ) فَذَكَرَ الْمَصْنِفُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا (الرَّدُّ عَلَى (الخوارج) و(المعتزلة) الذين قالوا بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة)، وَكَأَنَّ الْمَصْنِفَ أَرَادَ الْإِعْتِزَالَ عَنِ مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ إِجْمَالٍ فَحَمَلَهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، أَمَّا عَلَى إِجْمَالِهَا فَإِنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ مَقَالَةٌ لَيْسَتْ صَحِيحَةً، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَخْرُجُ بِغَيْرِ جُحُودٍ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الدِّينِ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ أَوْ شَكٍّ، غَيْرِ جُحُودِهِ بِمَا أَدْخَلَهُ فِيهِ وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ، فَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ قَوْلًا أَوْ يَفْعَلُ فِعْلًا أَوْ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا أَوْ يَشْكُ شَكًّا لَا يَتَضَمَّنُ الْجُحُودَ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْتَقِضُ دِينُهُ بِالْكَلِيَّةِ.

وَلَكِنِ الْمَصْنِفُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَعَلَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ الرَّدَّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمَعْتَزَلَةِ لَكِنَّهُ قَصَّرَ فِي عِبَارَتِهِ، فَصَارَتْ جَمَلَتُهُ مُوَهَّمَةً فِي هَذَا الْمَقَامِ.

وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

قوله: (وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ):

اقتصر المصنّف على هذين الركنين في بيان الإيمان.

وهو قول (المرجئة) !!

وذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وسائر أهل الحديث إلى أنه:

تَصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ.

يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وهذا هو الحق والصواب.

ذكر المصنّف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ هنا بيان قول الطحاوي: (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ)،

فذكر أن المصنّف قصر الإيمان (على هذين الركنين) وهذا (هو قول مرجئة) الفقهاء غفر الله لهم، (وذهب

مالك والشافعي وأحمد) ونقل عليه جماعة الإجماع عند أهل السنة: «أن الإيمان عندهم (تصديقهم

بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان)، يزيد بطاعة الرَّحْمَنِ وينقص بمعصية الشيطان» (وهذا هو الحق

والصواب) الذي دل عليه السنة والقرآن.

ومن لطائف بعض أهل العلم أنه قال: (الإيمان خمس نونات، يعني بذلك تصديق بالجنان، وإقرار

باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرَّحْمَنِ وينقص بمعصية الشيطان) فكل جملة من هذه الجمل

مختومة بالنون، فصار الإيمان خمس نونات بهذا المعنى.

وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

قوله: (وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ..) إلخ:

يريد بذلك: الرد على سائر (الجهمية المعطلة) و(المعتزلة) و(الرافضة) القائلين: بأن الأخبار قسمان: متواتر، وآحاد. فالمتواتر وإن كان قطعي السند، لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين. ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات.

قالوا: والآحاد تفيد العلم، ولا يحتجون بها من جهة متنها.

فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وأفعاله من جهة الرسول وأحوالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات خيالية سموها قواطع عقلية.

والحق والصواب: ما ذهب إليه كبار الأئمة المحققين: من أن خبر الواحد العدل يفيد العلم، كما في «فتح المجيد»، ورسالة شيخ الإسلام ابن تيمية «في أصول التفسير»، وكذلك ابن القيم أطال البحث في «النونية» و«الصواعق» بما يشفي ويكفي.

وذهب غير واحد إلى أن خبر الصحيحين يفيد العلم اليقيني.

راجع: أوائل «لوامع الأنوار» للسفاري، وهو الحق.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي: (وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ) فنبه المصنف إلى أن الطحاوي أراد بذلك الرد على طوائف الجهمية والمعتزلة والرافضة الذين يزعمون (أن الأخبار) المنقولة عن النبي ﷺ (قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعي السند لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين،... قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتجون بها من جهة متنها) وقالوا: أن الآحاد لا تفيد العلم، فبطل عندهم كل المرويات من المتواتر والآحاد، (فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وأفعاله من جهة الرسول ﷺ)، ولهذا منع بعض أهل العلم من تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد لأجل أن هذا توصل به بعض المبتدعة إلى إبطال العمل بالسنة، وهذا سبق بيان هذه المسألة بما يناسبها في غير هذا المقام.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن الصواب (أن خبر الواحد العدل يفيد العلم)، فإذا كان الناقل لهذا الخبر عدل ولو كان واحدا فإن خبره يفيد العلم، كما بينه جماعة من الأئمة منهم من ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

وأزيد من ذلك أن خبر «الصحيحين» يفيد العلم اليقيني، يعني: القطعي المجزوم به، وهو الحق لأن «الصحيحين» قد يوقع الاتفاق على قبولهما من الأمة القاطبة إلا أحرف يسيرة انتقدها الحفاظ.

وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتَّقَى، وَمُخَالَفَةُ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةُ الْأَوْلَى.

الحقُّ الذي لا إشكال فيه: أنَّ الإيمان مُتَّفَوت في أصله:

فإيمان آحاد الناس ليس كإيمان جبريل، ولا كإيمان رسول الله.

والقول بأنَّ النَّاسَ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ سَوَاءٌ: ليس من عقائد (أهل السنَّة) !!.

ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ: (وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ) فَذَكَرَ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ (أَنَّ الْإِيمَانَ مُتَّفَوتَ فِي أَصْلِهِ)، وَأَنَّ (إِيمَانَ آحَادِ النَّاسِ لَيْسَ كإِيمَانِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا كإِيمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقَوْلُ أَنَّ النَّاسَ بِأَصْلِ النَّاسِ سَوَاءٌ) كَمَا جَرَى عَلَى ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ (لَيْسَ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ السَّنَةِ) بَلْ هُوَ مِنْ عَقَائِدِ الْمَرْجُئَةِ، فَإِنَّ النَّاسَ مُتَّفَاوِتُونَ فِي أَصْلِ إِيْمَانِهِمْ، فَلَيْسَ إِيْمَانُ النَّبِيِّ ﷺ كإِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، وَلَيْسَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ كإِيمَانِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ إِيْمَانُ سَائِرِ الصَّحَابَةِ كإِيمَانِنَا نَحْنُ.

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

(أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ) هم: الذين عَمِلُوا بما وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ:

فَأَدُّوا مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكَوا مَا حَرَّمَ مِنَ الْمَعَاصِي.

فهم المتقربون إلى الله بطاعته وطاعة رسوله عليه السلام.

وَأَمَّا أَهْلُ التَّدْجِيلِ وَالتَّلْبِيسِ بِزَعْمِهِمْ دُخُولُ النَّارِ، وَمَسْكَ الْحَيَاتِ.

فهؤلاء أولياء الشيطان.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ)

فذكر أن ((أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ) هم: الذين عَمِلُوا بما وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ:

فَأَدُّوا مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكَوا مَا حَرَّمَ مِنَ الْمَعَاصِي.

فهم المتقربون إلى الله بطاعته وطاعة رسوله ﷺ)، وهذا هو معنى العام للولي.

فإن اسم الولي يطلق على معنيين اثنين:

أحدهما: معنى عام: وذلك يشمل كل مؤمن تقي، فإن جميع المؤمنين أولياء للرحمن.

الثاني: معنى خاص: وهو المؤمن التقي الذي تبوأ مقاما عظيما في الديانة والعلم ونصرة الشريعة.

(وأما أهل التدجيل والتلبيس بزعمهم دخول النار، ومسك الحيات)، من أدياء المخرقة والتصوف

(فهؤلاء أولياء الشيطان)، ولأبي العباس ابن تيمية الحفيد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى كِتَابَ نَافِعِ اسْمِهِ «الفرقان بين أولياء

الرحمن وأولياء الشيطان».

وَالْإِيمَانُ، هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدْرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ وَمُرِّهِ، مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ.

لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَىٰ مَا جَاءُوا بِهِ.

وَأَهْلُ الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ.

وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ.

وَهُمْ فِي مَسْئِلَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ؛ كَمَا ذَكَرَ ﷻ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَعَفَّرُوا مَا دُونَ

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بَعْدَهُ.

ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَىٰ جَنَّتِهِ.

وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَوَلَّىٰ أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ، الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ،

وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ.

اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، ثَبِّتْنَا عَلَىٰ الْإِسْلَامِ حَتَّىٰ نَلْقَاكَ بِهِ.

قوله (عَارِفِينَ ...):

لا يخفى أن المعرفة القلبية وحدها ليست كافية بالإيمان.

وقد خالف المصنّف ما ذهب إليه سابقاً: من أن الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان.

وهذا مذهب أبي حنيفة، وأصحابه، في الإيمان.

وأما مذهب (السلف):

فالإيمان: اعتقادُ بالجنان، ونطقُ باللسان، وعملُ بالأركان.

وهذا هو الصواب.

وذهبت (الكرامية) إلى: أنه قول باللسان.

وقالت (الجهمية): إنه الاعتقاد بالجنان.

وهذا هو الذي افتصر عليه المصنّف !!

فَعَلَىٰ هَذَا: ليس في النَّاسِ كَافِرٌ، فَإِنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِوُجُودِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ رَبُّهُمْ وَخَالِقُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَيْنَ

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

فَاللَّهُ ﷻ كَفَّرَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّهُ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وكذلك إبليس، وأبو جهل، وفرعون، وقارون، وهامان، وغيرهم من طوائف الكُفْر، كُلُّهُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَىٰ

رُزْمِ (الجهنم) وأتباعه؛ لأنَّهم يعترفون بأنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ وَخَالِقُهُمْ.

فَهُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَىٰ هَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ الْمَرْدُودِ !!

وقد ردّ ما ذكره المُصنّف أئمة الإسلام، كابن القيم وغيره.
قال رَحِمَهُ اللهُ في «النونية»:

قَالُوا وَإِقْرَارُ الْعِبَادِ بِأَنَّهُ
وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ
فَأَسْأَلُ أَبَا جَهْلٍ وَشِيعَتَهُ وَمَنْ
وَأَسْأَلُ أَبَا الْجَنِّ اللَّعِينِ أَتَعْرِفُ
وَأَسْأَلُ كَذَلِكَ إِمَامَ كُلِّ مُعْطَلٍ
هَلْ كَانَ فِيهِمْ مُنْكَرٌ لِلْخَالِقِ الرَّبِّ
فَلْيُبْشِرُوا مَا فِيهِمْ مِنْ كَافِرٍ
قوله: (بأن الله تولى أهل معرفته):

يقال فيه ما تقدم، من التحرير والبيان.

ذكر المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذه الجملة بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ) فنبه على (أن المعرفة القلبية وحدها ليست كافية للإيمان)، وبين أن عبارة الطحاوي هنا تخالف (ما ذهب إليه سابقا من أن الإيمان: هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان) فظاهرها موافقة مذهب الجهم في دعواه أن الاعتقاد بالجنان كافٍ في تصحيح الإيمان.

ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى مقالات الطوائف في الإيمان:

فذكر أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه في الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان.
أما مذهب السلف فإنهم يضمون إلى ذلك العمل بالأركان.
وأما مذهب الكرامية فهو زعمهم بأن الإيمان قول باللسان.
ومذهب الجهمية زعمهم بأن الإيمان اعتقاد بالجنان.

(وهذا هو الذي اقتصر عليه المُصنّف !!) في عبارته (بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ) و(على هذا فليس في الناس كافر بأنهم معترفون بوجود الله، وأنه ربهم وخالقهم).

وخلاصة مذهب جهم أنه لم يكفر بالله ﷻ أحد، لأن جميع الخلق مقرون بالفطرة، لأن الله ﷻ ربهم، فهذا من شر المذاهب المعروفة في الإيمان.

ثم ختم المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تعالى بأبيات من «نونية» ابن القيم عرض فيها بمذهب جهم المرذول.

ثم بين معنى قوله: (بأن الله تولى أهل معرفته) وقال: (يقال فيه ما تقدم من التحرير والبيان)، يعني هذه العبارة كنظيرتها السابقة توهم موافقة المصنّف لمذهب الجهم في الاكتفاء بالمعرفة بتحقيق الإيمان.

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

قوله: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ...):

مُرَادُهُ بِذَلِكَ: الرَّدُّ عَلَى (الرافضة).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ:

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى صَحَّتْهَا مَعَ الْكِرَاهَةِ.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ: إِلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ.

وَالْفَاسِقُ: هُوَ الَّذِي ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ، وَأَصْرَّ عَلَى الصَّغِيرَةِ.

ولا فرق في صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِسْقُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِقَادِ أَوْ

الْعَمَلِ.

وعند الإمام أحمد:

تَصِحُّ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ؛ إِذَا تَعَدَّرَ فِعْلُهُمَا خَلْفَ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا سَائِرُ الصَّلَوَاتِ: فَلَا تَصِحُّ خَلْفَ الْفَاسِقِ عَلَى الْمَذْهَبِ.

لقوله عليه السلام: «اجْعَلُوا أَيْمَتَكُمْ خِيَارَكُمْ».

وقوله: «وَلَا يَوْمٌ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وَأَمَّا احْتِجَاجُ الْمُعَارِضِ بِقَوْلِهِ: تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ. فَهَذَا

حَدِيثٌ لَمْ يَثْبُتْ).

وقد بَسَطَ الْعُلَمَاءُ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطُّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ

وَفَاجِرٍ) فَذَكَرَ أَنَّ (مُرَادَهُ بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ)، الَّذِينَ لَا يَرَوْنَ صِحَّةَ صَلَاتِهِمْ جَمَاعَةً إِلَّا وَرَاءَ إِمَامٍ

مَعْصُومٍ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، (وَقَدْ اخْتَلَفَ) أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ (فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ)،

فَذَكَرَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْفَاسِقِ تَصِحُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

وَمَالِكٍ عَدَمُ الصَّحَّةِ عَلَى تَفْصِيلٍ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِذَلِكَ، وَتَفْرِيقٍ بَيْنَ إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ الْفَرْضُ مِنَ الْخَمْسِ

أَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ.

وأصح القولين أن الصلاة خلف الفاسق صحيح مع الكراهة، وإن أمكن الصلاة وراء غيره فإنه أولى

لأن ذلك أكمل في الصلاة، وجميع الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالمنع من إمامة الفاسق مما ذكره

المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى وَهُي أَحَادِيثُ الثَّلَاثَةِ لَا يَصِحُّ مِنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ.

ثم ذكر المصنف رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي طِي هَذَا أَنَّ (الْفَاسِقَ: هُوَ الَّذِي ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ، وَأَصْرًا عَلَى الصَّغِيرَةِ).
وَلَوْ قَالَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى الْفَاسِقَ: هُوَ الَّذِي فَاعَلَ الْكَبِيرَةَ. لَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا، لِأَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ يَصِيرُهَا
كَبِيرَةً، كَمَا سَبَقَ أَنْ يَبَيَّنَّا أَنَّ الْكَبِيرَةَ تَكُونُ كَبِيرَةً إِمَّا بِأَصْلِهَا أَوْ لِمَعْنَى اقْتِرَانِهَا، وَذَكَرْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
تَعَالَى ذَكَرُوا سِتَّةَ مَعَانِي إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالْفِعْلِ الصَّغِيرِ حَوْلَتِهِ إِلَى كَبِيرَةٍ وَذَلِكَ فِي دَرَسِ «سُؤَالِ وَجُوبَابِ فِي أَهَمِّ
الْمَهْمَاتِ» لِلْعَلَامَةِ ابْنِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى وَهُوَ أَحَدُ دُرُوسِ بَرْنَامِجِ الْيَوْمِ الْوَاحِدِ فِي السَّنَةِ قَبْلَ الْمَاضِيَةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ غَايِرٌ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ فِي آيَةِ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ وَقَالَ: ﴿وَكُرْهُ

إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۗ﴾.

والكفر: اسم دال على الذنوب المخرجة من الملة.

والفسوق: اسم دال على كبائر الذنوب.

العصيان: اسم دال على الذنوب الصغيرة.

فأوجب ذلك الفرق بين الكافر والفاسق والعاصي.

وَلَا تُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا.

وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكِ وَلَا بِبِنْفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَتِنَا وَوُلاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا.

وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ.

وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ.

وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُوا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ: الشُّذُودَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ.

وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

وهذا فيه سلامة دين الإنسان، فينبغي له في مسائل الخلاف أن يأخذ بقول جمهور العلماء؛ لأن ما خالف قول الجمهور شاذ لا يعول عليه، ما لم يكن في ذلك دليل نص من الكتاب أو السنة، فالأخذ به واجب.

وهذا بالإجماع كما حكاه الإمام الشافعي رحمه الله.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا بيان معنى قول الطحاوي: (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ: الشُّذُودَ

وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ) وأن (وهذا فيه سلامة دين الإنسان، فينبغي له في مسائل الخلاف أن يأخذ بقول جمهور

العلماء؛ لأن ما خالف قول الجمهور شاذ لا يعول عليه) في العادة الغالبة، (ما لم يكن في ذلك دليل نص

من الكتاب أو السنة، فالأخذ به واجب).

وهذا بالإجماع كما حكاه الإمام الشافعي رحمه الله. (في كتاب «الرسالة» فلا يكون لأحد استبانة له سنة

النبي ﷺ أن يدعها لقول أحد من الناس).

وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ، فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.
وَتَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضِرِ. كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

قوله: (وَتَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ.. إلخ:

أي لثبوته عن النبي ﷺ فعلا وقولا من رواية سبعين صحابياً كما حكاه الحسن.
وقال الإمام أحمد: «لَيْسَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛ فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وعد السيوطي أحاديث (المسح على الخفين) من الأحاديث المتواترة.
حَيْثُ قَالَ فِي «أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ»:

خمس وسبعون رَوَا مَنْ كَذَبَا ومنهم العشرة ثم انتسبا
لها حديث الرفع لليدين والحوض والمسح على الخفين
ولا ينكر (المسح على الخفين) إلا أهل البدع كـ (الروافض) الذين لا يتقيدون بالسنة الثابتة، بل
يرُدُّونها بأرائهم الكاسدة الفاسدة.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هنا بيان معنى قول الطحاوي: (وَتَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ) (أي لثبوته عن النبي ﷺ فعلا وقولا من رواية سبعين صحابياً كما حكاه الحسن البصري)، ثم نقل كلام الإمام أحمد وأشار إلى ما في نظم «ألفية الحديث» للسيوطي من عد أحاديث المسح على الخفين من جملة المتواتر. وذكرنا فيما سبق بيتين رشيقيين لأحد العلماء ذكر فيهما عدة من الأحاديث المتواترة هما أسهل حفظاً من بيتي السيوطي.. فما هما هذا البيتان؟

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتا واحتسب
ورؤية شفاعاة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

من القائل؟ لأن هذا يمكن مر عليكم البيت هذا البيتين في بعض الكتب في مصطلح الحديث للشيخ محمد.. لكن من القائل؟

داود بن سوده المري أحد علماء المغرب في «شرح على البخاري» كما نقله الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في كتابه «الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة» وهذان البيتان قد طارا مطار الشمس في المشرق والمغرب لسهولة حفظهما، وهي لهذه العالم الجليل أحد علماء المغرب.

ثم نبه المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أنه (ولا ينكر (المسح على الخفين) إلا أهل البدع كـ (الروافض) الذين لا يتقيدون بالسنة الثابتة، بل يرُدُّونها بأرائهم الكاسدة الفاسدة.)، وهذه المسألة مثال لما ذكرناه من أن أهل السنة قد يذكرون في أبواب العقيدة ما ليس منها في الأصل، وإنما صار منها على وجه التبعم، لأن عدم المسح على الخفين صار شعارا للروافض فصارت السنة والعقيدة الصحيحة في إظهار المسح على الخفين، وفيه تعلم جهل بعض جهال أهل العصر الذين ادَّعوا أن كتب العقيدة ادخل فيها ما ليس منها، ومنا مسألة المسح على الخفين وأن هذه المسائل الأحكام فلا مدخل لها في العقيدة، وأهل السنة لا يجهلون هذا بحمد الله ولكنهم أدخلوها في باب الاعتقاد بأنها صارت شعارا، يفرق به بين السني والبدعي.

وَالْحُجُّ وَالْجِهَادُ مَا ضَيَّانَ مَعَ أَوْلِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرَّهْمَ وَفَاجِرَهُمْ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطَلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

وَتُؤْمِنُ بِ: الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

وَتُؤْمِنُ بِ: مَلِكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

وَيُعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ.

وَالْقَبْرِ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةً مِنْ حُفْرِ النَّيرانِ.

وَتُؤْمِنُ بِ: الْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالشَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ.

وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ.

وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضَلًّا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فَرَعَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

قوله: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا..). إلخ:

أجمع (أهل السنة والجماعة) على: أن الجنة والنار مخلوقتان.

لأن أدلة الكتاب والسنة الدالة على ذلك، وقصة آدم ودخوله الجنة وإخراجه منها، معلومة عند كل من قرأ القرآن الكريم أو سمعه.

ويَرْحَمُ اللهُ ابن القيم حيث قال:

فَحَيَّ عَلَى جَنَاتٍ عَدْنٍ فَإِنَّهَا مَنَازِلُنَا الْأُولَى وَفِيهَا الْمُخَمِّمُ

وقد وَرَدَتْ الأحاديث الكثيرة، الدالة على وجود الجنة والنار.

كما في حديث (صلاة الكسوف) الذي صرَّح به النبي عليه السلام في رؤية الجنة والنار.

وأجمع (أهل السنة والجماعة) على: أن الجنة لا تَفْنَى وَلَا تَبِيدُ.

لقوله تعالى: ﴿كُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُودٍ﴾ [هود: ١٠٨].

وغير ذلك من الأدلة.

وأما النار: فكذلك عند جمهور (السلف): لا تَفْنَى وَلَا تَبِيدُ، ولا يَخْرُجُ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا.

كما قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة].

بل أهل الجنة وأهل النار خَالِدُونَ فِيهِمَا.

كما جاء في الحديث الصحيح: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ».

وقد نُقِلَ عن بعض العلماء السَّالِفِينَ القولُ بفناء النَّارِ، ونُسِبَ ذلك إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكنه لم يَثْبُتْ عنه.

وكذلك تلميذه ابن القيم بَسَطَ القول في هذه المسألة في كتابه «شِفَاءُ الْعَلِيلِ» و«حَادِي الْأَرْوَاحِ»، ولكنه لم يَجْزِمِ بِفَنَاءِ النَّارِ.

بل قال - بعد أن ذكر أكثر من عشرين دليلاً على ذلك - : (إن قيل إلى أين انتهى قدمك في هذه المسألة العظيمة؟

قيل: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود].

ولكنه صرَّح في كتاب «الْوَابِلِ الصَّيِّبِ»: أن الجنة والنار لا تَفْنِيَانِ، وأن النار التي تَفْنَى: نارُ عَصَاةِ الْمُؤَحَّدِينَ.

تنبيه

أورد ابن القيم في «شِفَاءِ الْعَلِيلِ» و«حَادِي الْأَرْوَاحِ» قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر] في حق أهل النار.

والصَّواب: أنها قِيلَتْ في أهل الجنة، فَلْيُحْفَظْ.

ثم اعلم أن مقصد (أهل السنة والجماعة) من ذكر خَلْقِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وعدم فنائها: الرَّدُّ عَلَى (الْجَهَنَّمَ) وأتباعه المخالفين لنصوص الكتاب والسُّنَّةِ بِأَرَائِهِمُ الْبَاطِلَةَ، وعقائدهم الفاسدة.

وقد تصدَّى ابن القيم وغيره من (أهل السُّنَّةِ) لحكاية أقوالهم والرَّدُّ عليها ونَصْرِ السُّنَّةِ وَالذَّبُّ عنها.

(الجهنم) إنما سَلَكَ هذا المَذْهَبُ الْوَحِيمَ، طَرْدًا لِلدَّلِيلِ عِنْدَهُ، وهو الدليل الْمُسَمَّى بـ (دَلِيلِ الْأَكْوَانِ).

إذ مَبْنَاهُ عَلَى قَطْعِ التَّسْلُسِ، وهو: مَنْعُ حَوَادِثٍ لِأَوَّلِ لَهَا؛ فَكَذَلِكَ يَمْتَنَعُ حَوَادِثُ لَا آخِرَ لَهَا.

وَالرَّدُّ عَلَيْهِ مَبْسُوطٌ فِي «النونية». وقد حكى ابن القيم قول (الجهنم) في فناء الجنة والنار، وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي

أبيات منها:

وَقَضَى بِأَنَّ النَّارَ لَمْ تُخْلَقْ وَلَا	جَنَاتِ عَدْنٍ بَلْ هُمَا عَدَمَانِ
فَإِذَا هُمَا خُلِقَا لِيَوْمِ مَعَادِنَا	فَهُمَا عَلَى الْأَوْقَاتِ فَايْتَيَانِ
وَتَلَطَّفَ الْعَلَافُ مِنْ أَتْبَاعِهِ	فَأَتَى بِضَحِكَةٍ جَاهِلٍ مَجَانِ
قَالَ الْفَنَاءُ يَكُونُ فِي الْحَرَكَاتِ لَا	فِي الذَّاتِ وَاعْجَبًا لِدَا الْهَدْيَانِ

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ

مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا) فنقل إجماع أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان، لأن أدلة ذلك ظاهرة في

القرآن والسنة في آيات وأحاديث كثيرة.

ثم بين إجماع أهل السنة على أن الجنة لا تفتنى ولا تبيد، وأما النار فجمهور أهل العلم على أن النار لا تفتنى ولا تبيد ولا يخرج منها أحد من أهلها كما قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة].

ثم ذكر ما عزي إلى (بعض العلماء السالفين القول بفناء النار ونسب ذلك إلى شيخ الاسلام ابن تيمية، ولكنه لم يثبت عنه)، وفي هذا النفي نظر؛ بل الأشبه أن شيخ الاسلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ يميل إلى القول بفناء النار، أما تلميذه ابن القيم رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ففي كلامه في «حادي الأرواح» عدم الجزم بفناء النار، أما في كتابه «الوابل الصيب» فإنه قد جزم بأن النار تفتنى، لكن النار التي تفتنى عنده هي نار عصاة الموحدين، وإنما تكلم من تكلم في فناء النار من السلف ثم بعدهم من الأئمة كشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم لمجيء آثار عن الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم في فناء النار، ولهذا تكلموا بهذه المسألة ولو لم تأتي هذه الآثار لما وسعهم الخروج عما في القرآن وفي صحاح الأخبار عن النبي ﷺ.

ثم نبه على أن ابن القيم رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ غفل في «شفاء العليل» و«حادي الأرواح» واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر] بأنها في حق النار بينما سياقها في الآيات إنما هو في أهل الجنة.

ثم ذكر أن مقصد أهل السنة والجماعة من ذكر خلق الجنة والنار وعدم فنائها الرد على مذهب جهم واتباعهم المخالفين من النصوص الكتاب والسنة، فإن جهما زعم أن الجنة والنار لم تخلق، وزعم أن الجنة والنار إذا خلقتا فإنهما تفتيان، وحمله على ذلك إدعاء أن القول بهذا يوجب أن يكون المخلوق قديما كخالق، فإن الله ﷻ لم يزل بصفاته أزليا وكذلك لا يزال عليها أبديا، فإذا قيل بأن الجنة والنار مخلوقتان وأنهما لا تفتيان حين إذ يكون قد شارك الله ﷻ في قدمية الأزل وقدمية الأبد، ولكن هذا قول باطل لأنه ما شيء إلا هو مخلوق إلا الله ﷻ فإنه خالق، وهو الأول ليس قبله شيء وهو الآخر ليس بعده شيء كما استدل به جهم، إنما هو دليل باطل عاطل عري عن قبس النور من الكتاب والسنة.

وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.
وَالْإِسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ، مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصَّحَّةِ وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْأَلَاتِ: فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].
وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبُ مِنَ الْعِبَادِ.
وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).
نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ بِمَعُونَةِ اللَّهِ. وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: (وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ):

أي: لَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهِ.

وَالشَّارِحُ رَدَّ عَلَى الْمُصَنِّفِ ذَلِكَ؛ بَأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْأَقْدَارِ وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

ثم قال: (وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ يَعْنِي قَوْلُهُ: وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بَلْ يُطِيقُونَ فَوْقَ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ).

قلت لأنه في إمكان الإنسان أن يُصَلِّيَ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ، وَيَصُومَ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ، وَيَحُجَّ أَكْثَرَ مِنْ حَجَّةٍ، وَلَكِنَّهُ سَبْحَانَهُ يُرِيدُ بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ، وَلَا يُرِيدُ بِهِمُ الْعُسْرَ.

قال تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

وقال تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وما دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ هُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ) فَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ الْعِبَادَ وَنَهَاهُمْ عَلَى الْيُسْرِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْقُدْرِ وَالْقُوَى فَإِنَّ الْعِبَادَ يُسْتَطِيعُونَ فَوْقَ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُ فِي إِمْكَانِ الْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ كَسْبِعٍ أَوْ عَشْرٍ إِذْ أَمَرَ بِهَا، وَيَصُومُ

أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ وَيَحُجُّ أَكْثَرَ مِنْ حَجَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ هَذَا الدِّينَ يُسْرًا كَمَا قَالَ اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا

جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥] فِي آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ أُخْرَى فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ.
عَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَعَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحَيْلَ كُلَّهَا. يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا.
تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ (١٣) ﴿[الأنبياء:١٠].﴾

أي: لأنه سبحانه حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، كما حَرَّمَهُ عَلَى عِبَادِهِ.
وَالظُّلْمَ: وَضَعَ الْأَشْيَاءَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا؛ وَدَلَّتْ دَلَائِلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى
الظُّلْمِ وَلَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ.

كما قال تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].
وقال تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (١١٢) ﴿[طه: ١١٢].﴾
و (الهضم): أن يُنْقَصَ من جَزَاءِ حَسَنَاتِهِ.
و (الظُّلْمُ): أن يُعَاقَبَ بِذُنُوبٍ غَيْرِهِ، فهو سبحانه مَنَعَ نَفْسَهُ مِنَ الظُّلْمِ لِعِبَادِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، جُودًا مِنْهُ
وَكَرَمًا وَإِحْسَانًا.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ
أَبَدًا) وَعِلَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا حَرَّمَهُ عَلَى عِبَادِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَدِيثِ
الْقُدْسِيِّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مَحْرَمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».
ثُمَّ بَيَّنَّ مَعْنَى الظُّلْمِ وَأَنَّ الْقَوْلَ الصَّحِيحَ فِيهِ كَمَا بَيْنَهُ الشَّيْخُ الْإِسْلَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ مَطُولًا فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي
ذَرِّ الْغِفَارِيِّ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي «شِفَاءِ الْعَلِيلِ» وَابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» أَنَّ الظُّلْمَ: هُوَ وَضْعُ
الْأَشْيَاءِ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَقَدْ دَلَّتِ الْأَدْلَةُ أَنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ كَمَا مَرَّ مَعْنَى
«مُلَخَّصِ مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» أَنَّ الطَّوَائِفَ الْمَثْبُتَةَ لِلْقَدْرِ اخْتَلَفَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَلْ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ أَمْ
لَا؟!؟

وأصح القولين: أن الله رَحِمَهُ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ وَلَكِنَّهُ تَنَزَّهَ عَنْهُ، وَاللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَمْدَحُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ
غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ لَهُ رَحْمَةً مَدْحًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنَعَ رَحْمَتَهُ وَكَمَالَ وَصْفَهُ وَكَرَمَهُ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ شَيْئًا كَمَا قَالَ اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٤٦) ﴿[فصلت] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (١١٢) ﴿[طه: ١١٢].﴾

وحقيقة الهضم: إضاعة حق العبد.

وحقيقة الظلم: تحميل العبد ما ليس عليه.

فمن هضم حق العبد أن ينقصه من جزاء حسناته، ومن تحميل العبد ما ليس عليه أن يعاقبه بذنوب
غيره، والرب رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنَفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.
وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.
وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى طَرَفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرَفَةَ عَيْنٍ
فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ.
وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

قوله: (وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنَفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ ..) إلخ:

يعني: أن الأحياء هم الذين يدعون للأموات، ويسألون الله لهم الرحمة والمغفرة.

وقد عكس ذلك عبّاد الأموات؛ فدعّوهم مع الله، ومن دون الله.

ودعّوتهم شرك أكبر، مع أنهم لا يسمعون دعاء من دعّاهم ولا يستجيبون لهم بشيء.

قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ

بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

فسمّى هذا الدعاء شركاً.

وعبّاد القبور يدعون أن الأموات يُقرّبونهم إلى الله زُلْفَى.

قوله: (الحين) الحين بالفتح: الهلاك

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هنا بيان معنى قول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ

مَنَفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ) (يعني أن الأحياء هم الذين يدعون للأموات) فينتفع الأموات بهذا الدعاء والصدقة، (وقد

عكس ذلك عبّاد) القبور والمشاهد والمزارات الذين دعّوا هؤلاء الأموات مع الله ومن دونه، ودعّوتهم

شرك أكبر كما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كلامه.

وُنِحِبُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ ؛ وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِعْغِيرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ.

وَحُبُّهُمْ: دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ.

وَبُغْضُهُمْ: كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ.

ونبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهتدون.

وَأَنَّ الْعَشْرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، نَشَّهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ.

وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رَجْسٍ: فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النِّفَاقِ.

وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ - أَهْلُ الْخَيْرِ وَالْإِثْرِ، وَأَهْلُ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ - لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

وَتُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

قوله: (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ...) : يُرِيدُ بِهَذَا: الرَّدَّ عَلَى (أَهْلِ الْاِتِّحَادِ)

القائلين: إِنَّ الْوِلَايَةَ أَعْظَمُ مِنَ النَّبُوَّةِ وَالنَّبُوَّةُ أَعْظَمُ مِنَ الرَّسَالَةِ، وَيُنْشِدُونَ:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ

ويقولون: إِنَّ وِلَايَةَ النَّبِيِّ أَعْظَمُ مِنْ نُبُوَّتِهِ، وَنُبُوَّتُهُ أَعْظَمُ مِنْ رِسَالَتِهِ.

وهذا من الجهل بالله وبأنبيائه ورسله !!

وهل كان الولي ولياً إلا بتقوى الله ؛ بامثال أوامره، وترك نواهيه، واقتفائه لرسل الله الذين أوجب الله

طاعتهم واقتفاء آثارهم؟

ولكن هذا من غُلُو (الاتحاديّة) و (المُتصوِّفَة)، وخُرُوجهم عن الصُّراط المستقيم !!.

قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ ...):

كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ، لَا يُنْكَرُهَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ ك: (المعتزلة) ومن نَحَا نَحْوَهُمْ مِنَ (الْمُتَكَلِّمِينَ).

وقد ضَلَّلَ أَهْلُ الْحَقِّ مَنْ أَنْكَرَهَا ؛ لِأَنَّهُ بِإِنْكَارِهَا صَادَمَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَنْ عَارَضَهُمَا وَصَادَمَهُمَا بِرَأْيِهِ الْفَاسِدِ وَعَقْلِهِ الْكَاسِدِ، فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيَانَ مَعْنَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ) وَأَرَادَ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى أَهْلِ الْإِتِّحَادِ مِنْ أَتْبَاعِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَابْنِ السَّبْعِيِّ وَأَضْرَابِهِمَا الزَّاعِمِينَ بِأَنَّ الْوَلَايَةَ أَعْظَمُ مِنَ النَّبَوِيَّةِ، وَأَنَّ النَّبُوَّةَ أَعْظَمُ مِنَ الرَّسَالَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ

وهذه المقالة قبيحة باطلة منافية بما في الكتاب والسنة من تعظيم مقام الأنبياء والرسول، وأنهم هم سادة الأولياء، ومن دونهم من الأولياء فهو لا يبلغ درجتهم ولا ينزل منزلتهم.

ثم ذكر معنى قوله: (وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ) يعني كرامات الأولياء: وهي ما يجريه الله ﷻ عليهم من الخوارق في أبواب العلم والتأثير، فإن (كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ، لَا يُنْكَرُهَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ ك: (المعتزلة) ومن نَحَا نَحْوَهُمْ مِنَ (الْمُتَكَلِّمِينَ)).

وقد صنف جماعة في كرامات الأولياء ومنهم اللالكائي في آخر كتابه «أصول اعتقاد أهل السنة» وطبع مفردا، ومنهم الخلال.

(وقد ضَلَّلَ أَهْلُ الْحَقِّ مَنْ أَنْكَرَهَا ؛ لِأَنَّهُ بِإِنْكَارِهَا صَادَمَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَنْ عَارَضَهُمَا وَصَادَمَهُمَا بِرَأْيِهِ الْفَاسِدِ وَعَقْلِهِ الْكَاسِدِ، فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ)، كَمَا قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللهُ.

وَتُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ.
وَتُؤْمِنُ: بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.
وَلَا نُصَدِّقُ: كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ.
وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

وَدِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَدِينَ عِنْدَ اللَّهِ
الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].
وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَّاسِ.
فَهَذَا دِينُنَا، وَاعْتِقَادُنَا، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.
وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللَّهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.
وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتَمَ لَنَا بِهِ.
وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ مِثْلَ: (الْمُشَبَّهَةِ)، وَ(الْمُعْتَزَلِيَّةِ)،
وَ(الْجَهْمِيَّةِ)، وَ(الْجَبْرِيَّةِ) وَ(الْقَدْرِيَّةِ) وَغَيْرِهِمْ، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَخَالَفُوا الضَّلَاةَ.
وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضَلَالٌ وَأَرْدِيَاءٌ. وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ.

قوله: (وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ...):

كُلُّ مَذْهَبٍ خَالَفَ مَا عَلَيْهِ (أهل السنة والجماعة) مَذْهَبٌ رَدِّيٌّ بَاطِلٌ.

وقد ردَّ اللهُ تَعَالَى (الْمُشَبَّهَةَ) وَ(الْجَهْمِيَّةَ الْمُعْطَلَةَ) بقوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

فَالْمُشَبَّهَةُ يَعْبُدُ صَنَمًا، وَالْمُعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا، وَ الْمُثْبِتُ يَعْبُدُ رَبًّا وَاحِدًا فَرْدًا صَمَدًا.
وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ الْقَيْمِ فِي «النونية»:

لَسْنَا نُشَبَّهُهُ وَصَفَهُ بِصِفَاتِنَا
كَأَنَّ نَشَبَهُ وَصَفَهُ بِصِفَاتِنَا
إِنَّ الْمُشَبَّهَةَ عَابَدَ الْأَوْثَانَ
إِنَّ الْمُعْطَلُ عَابَدَ الْبُهْتَانَ

ثم اعلم أن:

(الجهمية): نفاة الصفات.

و(الجبرية): الذين قالوا ليس للعبد فعل اختياري.

و(القدرية): الذين قالوا إن العباد يخلقون أفعالهم.

و(الرافضة): الذين كَفَرُوا الصَّحَابَةَ، وَسَلَكُوا مَسَلِكَ (الجهمية) في نفي الصِّفَات.

كُلُّ هَذِهِ الْفِرَقِ، مِنْ فِرَقِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ.

و(الجهم) هو الذي ابتدع (التعطيل)، و(الجبر)، و(الإرجاء) كما حَكَاهُ في (النونية).

وَإِنْ نَسِبَ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِكُونِهِ نَصْرَهَا وَأَيْدِهَا.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قِيلَ:

تَخَالَفَ النَّاسُ فِيمَا قَدَرُوا وَرَوَوْا وَكُلَّهُمْ يَدْعُونَ الْفَوْزَ بِالظَّفْرِ
فَخُذْ بِقَوْلٍ يَكُونُ النَّصُّ يَنْصُرُهُ إِمَّا عَنِ اللَّهِ أَوْ عَنِ سَيِّدِ الْبَشَرِ

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في هذه الجملة بيان آخر ما بينه من كلام الطحاوي وهو قوله: (وَالْمَذَاهِبِ

الرَّيْئِيَّةِ) فذكر أن كل مذهب خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، فهو مذهب ردي باطل، وقد رد الله ﷻ

عن المشبهة والجهمية المعطلة بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١١﴾ بل كل

فرقة تنتحل مذهبا رديا ففي القرآن ما يرد عليها.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ما جاء عن بعض السلف أن (فالمُشَبَّهُ يَعْبُدُ صَنَمًا، وَالْمُعَطَّلُ يَعْبُدُ عَدَمًا،

والموحد) - وفي بعض الألفاظ (والمثبت) ولفظ (الموحد) أكمل - (والموحد يَعْبُدُ رَبًّا وَاحِدًا فَرْدًا صَمَدًا).

ثم نقل من كلام ابن القيم في «النونية» ما يصدق هذا المعنى.

ثم بين معاني هذه الفرق وذكر أن ((الجهمية): نَفَاةُ الصِّفَاتِ.)، يعني الذين يعطلون الله ﷻ من

أوصافه وينفونها عنه.

(و(الجبرية): الذين قالوا ليس للعبد فعل اختياري.)، بل العبد مجبور على أفعاله لا اختيار ولا مشيئة

له.

(و(القدرية): هم مقابلوهم (الذين يقولون إن العباد يخلقون أفعالهم)، فليس لله ﷻ عندهم مشيئة

واختيار.

و(الرافضة): الذين كَفَرُوا الصَّحَابَةَ، وَسَلَكُوا مَسَلِكَ (الجهمية) في نفي الصِّفَاتِ).

وكل هذه الفرق من فرق الزيغ والضلال.

والجهم هو ابن صفوان هو الذي ابتدع التعطيل والجبر والإرجاء كما حكاها في «النونية»، وإن نسب منها

شيء إلى غيره فلكونه نصرها وأيدها، فمقالة جهم قد خرجت منها شرور كثيرة، منها التعطيل والجبر

والإرجاء، ولذلك قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «النونية»

قول الرسول وقول جهم عندنا في قلب عبد ليس يجتمعان
وذلك لشدة خطر مقالته وفسادها، وكبير من انتشر من الشر في الاعتقاد من أثارها.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى موصياً: (وما أحسن ما قيل:

خَالَفَ النَّاسُ فِيمَا قَدَرَأُوا وَرَوُوا وَكَلَّهْمُ يَدْعُونَ الْفَوْزَ بِالظَّفْرِ
فَخُذْ بِقَوْلِ الْنَّصِّ يَنْصُرُهُ إِمَّا عَنِ اللَّهِ أَوْ عَنِ سَيِّدِ الْبَشَرِ)

وهذا من محاسن الآيات التي أنتخبها العلامة ابن مانع، وفيها التنبيه إلى أن السلامة في هذا الباب هو

باتباع النبي ﷺ لما كان عليه من تعظيم القرآن.

فما جاء في القرآن والسنة فليأخذ به الإنسان، وليكن في جانب هذا القول فإنه الطريق المأمون،
والصراط المستقيم، والسبيل القويم، الذي لا يعتري صاحبه تغير ولا زلل ولا خطل ولا خلل، لأنه معتصم
بحبل الله وعروته الوثقى، وهذه هي خصيصة أهل السنة والجماعة الذين تقدم اعتقادهم على أهل الفرق
جميعاً، لكونهم يعظمون القرآن والسنة، ويسطرون عما في الكتاب والسنة من عقيدة صحيحة واضحة لا
غبش فيها.

وهذا آخر التقرير على هذه الرسالة النافعة، نسأل الله ﷻ أن ينفعنا جميعاً بما فيها، والحمد لله رب

العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.